

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232358**

UNIVERSAL  
LIBRARY









هذا

مكتاب الاقتراح .

في علم اصول النحو

لمولانا جلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي

الطبعة الاولى

طُبعت برخصة ادارة مجلس دائرة المعارف النظاميه  
في مطبعة دائرة المعارف النظاميه حيدرآباد - دكن الحميمية

بادارة العبد الضعيف السيد مصطفى علي

مدبرو المطبع

سنة ١٣١٠ الهجرية النبوية علي صاحبها الصلوة والسلام



هذا

كتاب الاقتراح

في علم اصول النحو

لمولانا جلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي

-----\*

الطبعة الاولى

-----\*

طبعت برخصة ادارة مجلس دائرة المعارف النظاميه  
في مطبعة دائرة المعارف النظاميه حيدرآباد — دكن الحميمية

بادارة العبد الضعيف السيد مصطفى علي

مديرا المصبع

-----\*

سنه ١٣١٠ الهجرية النبوية علي صاحبها الصلوة والتحية



هذا المعني وسماء اصول النحو لكن اكثره خارج عن هذا المعني وليس  
مر تبافيه الفث والسمين والاستطرادات فلخصت منه جميع ما يتعلق  
بهذا المعني باوجز عبارة وارشفها ووضحها معزواً اليه وضمنت اليه نفائس  
آخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والادب واصول الفقه  
وبدائع استخراجها بفكري ورتبه على نحو ترتيب اصول الفقه  
في الابواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاينا انشاء الله تعالى ثم  
بعد تمامه رايت الكمال بن الانباري قال في كتابه نزهة الالباق  
طبقات الادبا علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض  
والقوافي وصناعة الشعر واخبار العرب وانسا بهم ثم قال والمحققا بالعلوم  
الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به  
القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير  
ذلك علي حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة مالاخفاء به لان النحو  
معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول هذا عبارته فتطلب  
هذين الكتابين حتي وقفت عليهما فاذا هما ليعيان جدا واذا في كتابي  
هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق اليه احد ولم يعرج في واحد منها  
عليه فاما الذي في اصول النحوفانه في كراستين صغيرتين سماه لمع الادلة  
ورثبه علي ثلاثين فصلا الاول في معني اصول النحوفائده الثاني  
في اقسام ادلة النحو الثالث في النقل الرابع في انقسام النقل الخامس  
في شرط نقل المتواتر السادس في شرط نقل الاحاد السابع في قبول  
نقل اهل الاهواء الثامن في قبول المرسل والجهول التاسع في جواز

الاجازة العاشر في القياس الحادي عشر في تركيب القياس الثاني عشر  
 في الرد على من انكر القياس الثالث عشر في حل شبه تورده على القياس  
 الرابع عشر في اقسام القياس الخامس عشر في قياس الطرد السادس  
 عشر في كون الطرد شرطاً في العلة السابع عشر في كون العكس شرطاً  
 في العلة الثامن عشر في جواز تعليل الحكم بعلمين فصاعداً التاسع عشر في  
 اثبات الحكم في محل النقل بما اذا ثبت بالنقل ام بالقياس العشرون في  
 العلة القاصرة الحادي والعشرون في ابراز الاحالة والمناسبة  
 عند المطالبة الثاني والعشرون في الاصل الذي يرد اليه الفرع اذا كان  
 مختلفاً فيه الثالث والعشرون في الحاق الوصف بالعلة مع عدم  
 الاحالة الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من  
 وجوه الاستدلال الخامس والعشرون في الاستحسان السادس  
 والعشرون في المعارضة السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل  
 الثامن والعشرون في معارضة القياس بالقياس التاسع والعشرون  
 في استحباب الحال الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء  
 على نفيه \* واما الذي في جدل التخوفانه في كرامة نظيفة سماه بالاعراب  
 في جدل الاعراب ورتبه على اثني عشر فصلاً الاول في السؤال  
 الثاني في وصف السائل الثالث في وصف المسئول به الرابع في وصف  
 المسئول منه الخامس في وصف المسئول عنه السادس في الجواب  
 السابع في الاستدلال الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل  
 التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس العاشر

في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال الحادي عشر  
 في ترتيب الاسئلة الثاني عشر في ترجيح الادلة انتهى \* وقد اخذت  
 من الكتاب الاول الباب وادخلته معزوا اليه في خلل هذا الكتاب  
 وضمت خلاصة الثاني في مباحث العلة وضمت اليه من كتابه  
 الانصاف في مباحث الخلاف جملة ولم انقل من كتبه حرفا الا مقرونا  
 بالغزو اليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ويتميز عند اولى التمييز جليل  
 نصا به والي الله الضراعة في حسن الختام والقبول فلا ينفع العبد  
 الا ما من بقبوله والسلام

### الكلام في المقدمات

فيها مسائل \* الا ولي اصول النحو علم يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من  
 حيث هي ادلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل \* فقولي علم اي  
 صناعة فلا يرد ما اورد على التعبير به في حد اصول الفقه من كونه  
 يلزم عليه فقهه اذا فقد العالم به لانه صناعة مدونة مقررة وجد العالم به  
 ام لا \* وقولي عن ادلة النحو يخرج كل صناعة سواء وسوى النحو وادلة النحو  
 الغالبة اربعة قال ابن جني في الخصائص ادلة النحو ثلاثة السماع والاجماع  
 والقياس وقال ابن الانباري في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس  
 واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الاجماع فكانه لم يرا الاحتجاج  
 به في العربية كما هو رأي قوم وقد تحصل مما ذكره اربعة وقد عقدت  
 لها اربعة كتب وكل من الاجماع والقياس لا بد له من مستند من  
 السماع كما هما في الفقه كذلك ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم

البنظير وعدم الدليل المعقود لها الكتاب الخامس \* وقولي الاجمالية احتراز  
من البحث عن التفصيلية كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف  
على الضمير المجزوم من غير اعادة الجار ويجوز الاضمار قبل الذكر في باب  
الفاعل والمفعول ويجوز مجي الحال من المبتدأ ويجوز مجي التمييز  
موكداً ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا اصوله \* وقولي من حيث  
هي ادلته بيان لجهة البحث عنها اي البحث عن القرآن بانه حجة في التحول لانه  
افصح الكلام سواء كان متواترا ام آحادا وعن السنة كذلك بشرطها الآتي  
وعن كلام من يوثق بعريته كذلك وعن اجتماع اهل البلد من كذلك  
اي ان كلاما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره وعن القياس وما يجوز من  
العلل فيه وما لا يجوز \* وقولي وكيفية الاستدلال بها اي عند تعارضها ونحوه  
كتقديم السماع على القياس واللفظ الحجازية على التيمية الالمانع واقوي  
العلتين على اضعفها واخف الاقبحين على اشدّها قبحا الى غير ذلك  
وهذا هو المعقود له الكتاب السادس \* وقولي وحال المستدل اي المستنبط  
للمسائل من الادلة المذكورة اي صفاته وشروطه وما يتبع ذلك من  
صفة المقلد والسائل وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع \* وبعد ان حررت  
هذا الحد بفكري وشرحته وجدت ابن الانباري قال اصول النحو  
ادلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله كما ان اصول الفقه ادة  
الفقه التي تنوع عنها جملته وتفصيله وفائده التعويل في اثبات الحكم  
على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد الى بقاع الاطلاع  
على الدليل فان المخذل الى التقليد لا يعرف وجه الخطاء من الصواب



ولا ينفك في أكثر الامر عن عوارض الشك والارتباب هذا جميع ما ذكره  
 في الفصل الاول بحروفه \* المسألة الثانية \* للنحو وحدش واليقها بهذا  
 الكتاب قول ابن جنى في الخصائص انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه  
 من اعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقيق والتكسير والاضافة وغير ذلك  
 ليحق من ليس من اهل اللغة العربية باهلها في الفصاحة واصله مصدر  
 نحوث بمعنى قصدت ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه  
 في الاصل مصدر فقهت بمعنى فهمت ثم خص به علم الشريعة انتهى  
 وقال صاحب المستوفي النحوصناعة علمية ينظر لها اصحابها في الفاظ العرب  
 من جهة ما يتألف بحسب استعما لهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم  
 وصورة المعنى فيتوصل باحديهما الى الاخرى \* وقال الخضر اوي النحوي  
 علم باقصة تغير ذوات الكلم واواخرها بالنسبة الى لغة لسان العرب  
 وقال ابن عصفور النحوي علم مستخرج بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام  
 العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي ايتلف منها وانتقد ابن  
 الحاج بانه ذكر ما يستخرج به النحور تبين ما يستخرج به الشئ ليس تبيناً  
 لحقيقة النحور بان فيه ان المقاييس شئ غير النحوي وعلم مقاييس كلام العرب  
 هو النحوي وقال صاحب البدع النحوصناعة علمية يعرف بها احوال  
 كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من  
 الفاسد وبهذا يعلم ان المراد بالعلم المصدر به حدود العلوم الصناعة ويندفع  
 الايراد الاخير على كلام ابن عصفور \* وقال ابن السراج في الاصول  
 النحوي علم استخراج المتقدمون من استقراء كلام العرب \* المسألة الثالثة \*

قال في الخصائص حد اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم  
واختلف هل هي بوضع الله او البشر. على مذاهب احدها وهو مذهب  
الاشعري انها بوضع الله واختلف علي هذا هل وصل اليها علمها بالوحي  
الي نبي من انبيائه او يخلق اصوات في بعض الاجسام تدل عليها  
واسماها لمن عرفها وتلقاها او يخلق العلم الضروري في بعض العباد  
بها على ثلاثة اراء ارجح الاول ويدل له ولاصل المذهب قوله  
تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي اسماء المسميات قال ابن عباس علمه  
اسم الصخرة والقدر حتي الفسوة والفسية وفي رواية عنه عرض عليه  
اسماء ولده انسانا انسانا واب فليل هذا الحمار هذا الجمل هذا الفرس  
اخرجها ابن ابي حاتم في تفسيره \* وتعليمه تعالى دال على انه الواضع  
دون البشر وان وصولا بالوحي الي آدم ومال الي هذا القول ابن  
جني ونقله عن شيخه ابي علي الفارسي وهما من المعتزلة \* والمذهب  
الثاني انها اصطلاحية وضعها البشر ثم قيل وضعها آدم وتاويل  
ابن جني الاية على ان مني علم آدم اقدره علي وضعها وقيل لعله كان  
يجتمع حكيان او ثلاثة فصاعدا فيحتاجون الي الابانة عن الاشياء المعلومه  
فوضعوا لكل واحد منها لفظا اذا ذكر عرف به وقيل اصل اللغات كلها  
من الاصوات المسموعات كدوي الريح والرعد وخرير الماء ونعيق الغراب  
وصهيل الفرس ونهيق الحمار ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما  
بعد واستحسنه ابن جني \* والمذهب الثالث الوقف اي لا يدري اهي من وضع  
الله او البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اخبره ابن جني اخيرا

❖ تنبيهان ❖ الاول زعم بعضهم انه لا فائدة لهذا الخلاف وليس كذلك بل ذكر له فائدتان ❖ الاولى فقهية ولذا ذكرت هذه المسئلة في اصوله ❖ والاخرى نحوية ولهذا ذكرتها في اصوله تبعا لابن جني في الخصائص وهي جواز قلب اللغة فان قلنا انها اصطلاحية جاز والا فلا واطباق اكثر النحاة على ان المصحفات ليست بكلام ينبغي ان يكون من هذا الاصل الثاني ❖ قال ابن جني الصواب وهو راي ابي الحسن الاخفش سواء قلنا بالتوقيف ام بالاصطلاح ان اللغة لم توضع كلها في وقت واحد بل وقعت متلاحقة متتابعة قال الاخفش اختلاف لغات العرب انما جاء من قبل ان اول ما وضع منها وضع على خلاف وان كان كله مسوقا على صحة وقياس ثم احدثوا من بعد اشياء كثيرة للحاجة اليها غير انها على قياس ما كان وضع في الاصل مختلفا قال ويجوز ان يكون الموضوع الاول ضربا واحدا ثم راي من جاء بعد ان خالف قياس الاول الى قياس ثان جار في الصحة مجرى الاول قال واما اي الاجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل فلا بدري ذلك ويحتمل في كل من الثلاثة انه وضع قبل وبه صرح ابو علي قال وكان الاخفش يذهب الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من كثرة استعماله اياه فابتدوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة الداعية الى تغييره قال ويجوز ان يكون كانت قد يماعر به فلما كثرت غيرت فيما بعد قال والقول عندي هو الاول لانه ادل على حكمتها واشهد لها بعلمها بمصاير امرها فتركوا بعض الكلام مبني غير معرب فحذو

إيس واين وكيف وكم واذا وحيث وقبل علما بانهم سيستكثرون  
 منها فيما بعد فيجب لذلك تغييرها ❖ المسألة الرابعة ❖ في مناسبة الالفاظ  
 للمعاني قال في الخصائص هذا موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه  
 وتلقته الجماعة بالقبول وقال الخليل كانهم توهموا في صوت الجندب  
 استطالة فقالوا صرو في صوت البازي تقطيعا فقالوا صر صرو وقال  
 سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان انها تاتي للاضطراب  
 والحركة نحو الغليان والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي  
 حركات الافعال قال ابن جنى وقد وجدت اشياء كثيرة من هذا  
 النمط من ذلك المصادر الرباعية المضعفة تاتي للتكرير والزعزعة  
 نحو القلقلة والصلصلة والقعقة والقرقرة والفعل تاتي للسرعة نحو لجمزي  
 والولقي ومن ذلك باب استفعل جعلوه للطلب لما فيه من تقدم  
 حروف زائدة على الاصول كما يتقدم الطلب الفعل وجعلوا الافعال  
 الواقعة عن غير طلب انما تفجاء حروفها الاصول او ما ضارع  
 الاصول نحو خرج واكرم وكذلك جعلوا تكرير العين دالا على تكرير  
 الفعل نحو فرّح وكسّر فجعلوا قوة اللفظ + لقوة الغني وخصوا بذلك  
 العين لانها اقوى من الفاء واللام اذ هي واسطة لهما ومكوفة بهما  
 فصارا كأنهما سباح لهما ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد  
 الاعلال بالحذف فيها دونها ومن ذلك قولهم الخضم لا كل الرطب  
 والقضم لا كل اليابس فاختروا الخا لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها  
 لليابس والنضج للماء ونجوه والنسخ اقوي منه فجعلوا الحاء لرقتها

للماء الخفيف والخاء لغلظها لما هو اقوى ومن ذلك قولهم القد طولاً  
والقط عرضاً لان الطاء اخصر للصوت واسرع قطعاً له من الدال  
المستطيلة فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المستطيلة لما طال  
من الاثر وهو قطعه طولاً وهذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاءه  
❖ المسألة الخامسة ❖ الدلالات النحوية ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية قال  
في الخصائص وهي في القوة على هذا الترتيب قال وانما كانت الصناعية اقوى  
من المعنوية من قبل انها وان لم تكن لفظاً فانها صورة يحملها اللفظ ويخرج  
عليها ويستقر على المثال المعتمد بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت  
مجري اللفظ المنطوق به فدخلوا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة واما  
المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات  
مثال ذلك الافعال ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث فانه يدل  
بلفظه على مصدره وبينائه وصيغته الصناعية على زمانه وبمعناه على فاعله  
فالاولان مسموعان والثالث انما يدرك بالنظر من جهة ان كل فعل  
لا بد له من فاعل لان وجود فعل من غير فاعل محال ❖ قال الخضر اوي  
في الافصاح ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن والدلالة المعنوية  
هي المسماة دلالة الزوم ❖ وقال ابو حيان في تذكرته في دلالة الفعل  
ثلاثة مذاهب ❖ احدها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان  
بصيغته اي كونه على شكل مخصوص ولذلك تختلف الدلالة على  
الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها ❖ والثاني  
انه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعا او غير واقع

ويجزمع ذلك الزمان فيدلى عليه الفعل باللزوم دلالة السقف علي  
 الحايط \* والثالث عكسه انه يدل على الزمان بذاته لان صيغته تدل على  
 الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالا بخرار  
 ❖ المسألة السادسة ❖ الحكم النحوي ينقسم الى واجب وممنوع وحسن وقبيح  
 وخلاف الاولي وجايز علي السواء \* فالواجب كرفع الفاعل وتأخير  
 عن الفعل ونصب المفعول وجرا المضاف اليه وتكثير الحال والتميز  
 وغير ذلك \* والممنوع كاضداد ذلك \* والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء  
 بعد شرط ماض \* والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع \* وخلاف الاولي  
 كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا \* والجايز علي السواء كحذف  
 المبتدأ او الخبر واثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له \* وقد  
 اجتمعت الاقسام الستة في عمل الصفة المشبهة فانها اما ان تكون بال  
 اولا ومعمولها اما مجرد او مقرون بال او مضاف الى مافيه ال او الي  
 ضمير او الي مضاف الي ضمير او الي مجرد فهذه اثنا عشر  
 قسما وعملها اما رفع او نصب او جر فتلك ستة وثلاثون \* والجر ممنوع في  
 اربع صور ان يكون بال والمعمول خال منها ومن اضافة لما هي فيه بان  
 يكون مجرد او مضافا الي مجرد او الي ضمير او الي مضاف الي ضمير  
 وخلاف الاولي في صورتين ان تكون الصفة مجردة والمعمول مضاف الي  
 ضمير او الي مضاف الي ضمير \* والرفع قبيح في اربع صور ان يكون المعمول مجردا  
 او مضافا الي مجرد سواء كانت الصفة بال أم دونها والحسن فيها النصب  
 او الجر \* والنصب خلاف الاولي في اربع صور ان تكون الصفة مجردة

والمعمول بال اومضاف الى ما فيه ابل اوالي ضمير اوالي مضاف الي  
 ضميره واجب في صورتين ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد "او مضاف  
 الي مجرد\* وتجاوز الثلاثة علي السواء في صورتين ان تكون الصفة بال  
 والمعمول مقرون بها او مضاف الي معرف بها ❖ المسألة السابعة ❖ ينقسم  
 ايضاً الي رخصة وغيرها والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر وتفاوت  
 حسنا وقبحا وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة الي تحسين النثر  
 بالازدواج فالضرورة الحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس  
 كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور واسهل  
 الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالالف والتاء حيث يجب الاتباع  
 كقوله فتستريح النفس من زفراتها والضرورة المستقيمة ما تستوحش  
 منه النفس كالاسماء الممدولة وما ادي الي التباس جمع بجمع كرد مطاعم  
 الي مطاعم او عكسه فانه يودي الي التباس مطعم بمطعام قال حازم في  
 منهاج البلغاء اشد ما تستوحشه النفس تنوين افعل من قال واقبح ضررا  
 الزيادة المودية لما ليس اصلا في كلامهم كقوله من حيث ما نظروا ادنو  
 فانظور اي انظروا والزيادة المودية لما يقل في الكلام كقوله فاطات  
 شيمالي اراد شمالي وكذلك يستقيم النقص المجحف كقول ليبد درس المنا  
 بتالع فابانا اراد المنازل وكذلك العدوا عن صيغة لاخرى كقول  
 الخطبة جد لا محكمة من نسج سلام اراد سليمان وقد اختلف الناس  
 في حد الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال  
 ابن عصفور الشعر نفسه ضرورة وان كان يمكنه الخلاص

بعبارة اخري قال بعضهم وهذا الخلاف هو الخلاف  
الذي يعبر عنه الاصوليون بان التعليل بالمظنة هل يجوز ام لا بد من  
حصول المعنى المناسب حقيقة وايد بعضهم الاول بانه ليس في كلام  
العرب ضرورة الا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شئ مكانها ❖ المسألة  
الثامنة ❖ قد يتعلق الحكم بشيئين فاكثر فتارة يجوز الجمع بينهما وتارة  
يمنع ❖ فالاول كمسوغات الابتداء بالكرة فان كلا منها مسوغ على  
انفراده ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فاكثر ❖ وال والتصغير من خواص  
الاسماء يجوز اجتماعهما وقد والفاء من خواص الافعال ويجوز  
اجتماعهما ❖ والثاني كاللام من خواص الاسماء وكذا الاضافة ولا يجوز  
الجمع بينهما وكذا التنوين مع الاضافة خاصتان ولا يجتمعان والسين  
وسوف من اداة الاستقبال ولا يجتمعان والتاء والسين خاصتان ولا  
يجتمعان ❖ ومن القواعد المشهورة قولهم البدل والمبدل منه والعوض والمعوض  
منه لا يجتمعان ومن المهم الفرق بين البدل والعوض قال ابو حيان  
في تذكرته البدل لغةً العوض يفرقان في الاصطلاح فالبدل احد  
التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا  
ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما  
اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مراداً بالبدل في الاصطلاح  
انتهى ❖ وقال ابن جني في الخصائص الفرق بين العوض والبدل ان  
البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع  
المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الاتراك تقبل في الالف في قام



انها بدل من الواو التي في عين الفعل ولا تقول انها عوض منها وكذا لك  
تقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض  
منها وكذلك الحرف المبدل من الهمزة وتقول في البناء في عدة وزنة  
انها عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها وكذلك ميم اللهم عوض  
من يافي اوله وتاء زنادقة عوض من باء زناديق ولا يقال بدل  
وباء اينق عوض من عين انوق فبمن جعلها آيفل ومن جعلها عينا  
مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبديل اعم نصرفا من  
العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض انتهى ❖ المسألة التاسعة ❖  
اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة فقال ابن عصفور نعم قال في... المجتمع  
اذا نحن تكلمنا بهذه الالفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع الى لغة  
من اللغات ورده الخضراوي بان كل كلام نيس عريباً فهو عجمي ونحن  
كفينا من الامم + وقال ابو حيان في شرح التسهيل العجمي عندنا  
هو كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيره سواء كان من لغة  
الفرس او الروم او الحبش او الهند او البربر او الافرنج او غير ذلك فوافق  
راي ابن عصفور حيث عبر بالنقل ولا نقل في المصنوعة \* قال النحاة  
وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدى ان ينقل ذلك احدائمه العربية \* الثاني  
خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو بر يسم فان مثل هذا الوزن مفقود  
في ابناء الاسماء في اللسان العربي \* الثالث ان يكون اوله نون ثم راء  
نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية \* الرابع ان يكون اخره زاي  
بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية \* الخامس ان

يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والخص \* السادس ان يجتمع فيه  
الجيم والقاف نحو المنجنيق \* السابع ان يكون خماسيا اورباعيا عاريا من  
حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى  
كان عرييا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقد عمل  
وقرطعب وحجمرش ❖ المسألة العاشرة ❖ قسم ابن الطراوة الالفاظ الى واجب  
وممتنع وجائز قال فالواجب رجل وقائم ونحوهما مما يجب ان يكون في  
الوجود ولا ينفك الوجود عنه والممتنع لاقائم ولا رجل اذ يمتنع ان يخلو  
الوجود من ان يكون لارجل فيه ولا قائم والجائز زيد وعمر ولانه جائز  
ان يكون وان لا يكون قال فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو  
رجل قائم لانه لا فائدة فيه وكلام مركب من ممتعين ايضا لا يجوز نحو  
لارجل لاقائم لانه كذب ولا فائدة فيه وكلام مركب من واجب  
وجائز صحيح نحو زيد قائم وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا  
من واجب وممتنع نحو زيد لاقائم ورجل لاقائم لانه كذب اذ معناه لا  
قائم في الوجود وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو زيد اخوك لانه  
معلوم لكن بتاخير صار واجبا فصح الاخبار به لانه مجهول في حق  
ال مخاطب فالجائز يصير بتاخير واجبا ولو قلت زيد قائم صح  
لانه مركب من جائز وواجب فلو قدمت وقلت قائم زيد لم  
يجز لان زيد صار بتاخير واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار  
بمنزلة قائم رجل قال ابو حيان وهذا مذهب غريب قال وما قاله من  
ان الجائز يصير بتاخير واجبا ممنوع لان معناه مقدما وخر او احد

## الكتاب الاول في السماع

واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الي ان فسدت الالسنّة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم او كافر هذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت ❖ اما القرآن ❖ فكلما ورد انه قري به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ام آحاداً ام شاذاً وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذالم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتاج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يحز القياس عليه كما 'يحتاج' بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استعوذ ويابي وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا اعلم فيه خلافاً بين النحاة وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج علي جواز ادخال لام الامر علي المضارع المبدؤ بـ تاء الخطاب بقراءة في ذلك فلتفرحوا كما احتج علي ادخالها علي المبدؤ بالنون بالقراءة المتواترة ولنحمل خطاياكم واحتج علي صحة قول من قال ان الله اصله لاه بما قري شاذاً وهو الذي في السماء لاه وفي الارض لاه \* تنبيه \* كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون علي عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم الي اللحن وهم مخطئون في ذلك فان قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبت ذلك دليل علي جوازه في العربية وقدرد المتأخرون منهم ابن مالك علي من عاب عليهم ذلك بالبلغ

ردِّ واختار جواز ماوردت به قرآنتهم في العربية وان منعه الا كثرون  
 مستدلًّا به \* من ذلك احتجاجه علي جواز العطف علي  
 الضمير المجرور من غير اعادة الجار بقراءة حمزة تسالون به والاحارم وعلي  
 جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله بقراءة ابن عامر قتل  
 اولادهم شركائهم وعلي جواز سكون لام الامر بعد ثم بقراءة حمزة  
 ثم ليقطع \* فانقلت فقد روي عن عثمان انه قال لما عرضت عليه المصاحف  
 ان فيه لحنا ستقيمه العرب بالسنتها وعن عروة قال سالت عائشة  
 عن لحن القران عن قوله ان هذان لساحران وعن قوله والمقيمين الصلوة  
 والموتون الزكوة وعن قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون  
 فقالت يا ابن اخي هذا عمل الكتاب اخطاوا في الكتاب اخرجهما  
 ابو عبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا  
 قلت معاذ الله كيف يظن او لا بالصحابة انهم يلحنون في الكلام فضلا  
 عن القران وهم الفصحاء اللدثم كيف يظن بهم ثانيا في القران الذي  
 تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وضبطوه وحفظوه واتقنوه  
 ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطاء وكتابته ثم كيف  
 يظن بهم رابعا عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان ان يقرئه  
 ولا يغيره ثم كيف يظن ان القراءات استمرت علي مقتضي ذلك الخطأ  
 وهو مروى بالتواتر خلفا عن سلف هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة  
 وقد اجاب العلماء عن ذلك يا جوبة عديدة بسطتها في كتابي الاتقان  
 في علوم القران واحسن ما يقال في اثر عثمان رضي الله تعالى عنه بعد

تضعيفه بالاضطراب الواقع في اسناده والا نقطاع انه وقع في روايته  
تحريف فان ابن اشته اخرج في كتاب المصاحف من طريق الاعلى  
بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف اتى به عثمان فنظر  
فيه فقال احسنتم واجملتم ارى شيئاً سنقيمه بالسنتنا فهذا الاثر لا  
اشكال فيه فكانه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته راي فيه شيا  
على غير لسان قریش كما وقع لهم في التايوت والتايوه فوعده بانه سيقمه على لسان  
قریش ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر اوردها في كتاب الاتقان ولعل  
من روى ذلك الاثر حرّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان  
فلزم ما لزم من الاشكال واما اثر عائشة فقد اوضحنا الجواب عنه  
في الاتقان ايضاً ❖ فصل ❖ واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما  
ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً انما يوجد في الاحاديث  
القصار على قلة ايضاً فان غالب الاحاديث مروية بالمعنى وقد تداولتها  
الاعاجم والمولدون قبل تدوينها ؟ فردوها بما ادت اليه عبارتهم فزادوا  
ونقصوا وقد مواوا خروا وابدلوا الفاظا بالفاظ ولهذا ترى الحديث  
الواحد في القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة ومن  
ثم أنكر علي ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث  
❖ قال ابو حيان في شرح التسهيل قد اكثر هذا المصنف من الاستدلال  
بما وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب  
وما رايت احداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على  
ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب

كابى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والحليل وسيبويه من أئمة البصريين  
والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير من أئمة  
الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم  
من نحاة الاقاليم كمنحاة بغداد واهل الاندلس وقد جرى الكلام في  
ذلك مع بعض المتأخرين الاذكياء فقال انما ترك العلماء ذلك لعدم  
وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك  
لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وانما كان ذلك لامر من  
احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت  
في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الالفاظ جميعها نحو ما روي  
من قوله زوجتكها بما معك من القرآن ملكتها بما معك خذها بما معك وغير  
ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ  
بجميع هذه الالفاظ بل لا ينجزم بانه قال بعضها اذ يحتمل انه قال  
لفظاً مراد فلهذه الالفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت  
بلفظه اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه  
بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى واما  
ضبط اللفظ فبعيد جداً الا سيما في الاحاديث الطوال وقد قال  
سفيان الثوري ان قلت اكم اني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني  
انما هو المعنى ومن نظري الحديث اذني نظر علم العلم اليقين انهم انما  
يروون بالمعنى الامر الثاني انه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث  
لان كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان

العرب بصناعة النحوق فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ونعلم قطعا غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بافصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها واذا تكلم بلغة غير لغة فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما ورد في الاثر متعقباً بزعمه على النحويين وما امس النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الا عاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء قال ابو حيان وانما امعت الكلام في هذه المسئلة لئلا يقول المبتدي ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالنجاري ومسلم واضرا بهما فمن طالع ما ذكرناه ادرك السبب الذي لاجله لم يستدل النحاة بالحديث انتهى كلام ابى حيان بلفظه \* وقال ابو الحسن بن الصنايع في شرح الجمل تجوز الرواية بالمعني هو السبب عندي في ترك الائمة كسيويه وغيره الا استشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصرح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعني في الحديث لكان الاولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب قال ابن خروف يستشهد بالحديث

كثيرا فان كان علي وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وان كان يري  
ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأي انتهى \* ومثل  
ذلك قول صاحب ثمار الصناعة التوعلم؟ يستنبط بالقياس والاستقراء  
من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره عليه ما ولم يذكر الحديث  
نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في افعل التفضيل لا يلتفت الي قول  
من قال انه لا يعمل لان القرآن والاخبار والشعار نطقت بعمله ثم اورد  
ايات ومن الاخبار حديث ما من ايام احب الي الله فيها الصوم \* ومما يدل  
لصحته ما ذهب اليه ابن الصنائع وابو حيان ان ابن مالك استشهد علي  
لغة اكلوني البراغيث بحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار واكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون وقد  
استدل به السهيلي ثم قال تكنى القول ان الواو فيه علامة اضرار لانه  
حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه ان الله ملائكة  
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار \* وقال ابن الانباري  
في الانصاف في منع ان في خبر كاد واما حديث كاد الفقرا ان يكون كفرا  
فانه من تغييرات الرواة لانه صلي الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد  
❖ فصل ❖ واما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم  
قال ابو نصر الفارابي في اول كتابه المسمى بالالفاظ والحروف كانت  
قريش اجود العرب انتقادا للافصح من الالفاظ واسهلها علي اللسان  
عند النطق واحسنها مسموعا وايضا اباة عما في النفس والذين عنهم  
نقات اللغة العربية وبهم اقتدي وعنه اخذ اللسان العربي



من بين قبائل العرب هم قيس و تميم واسد فان هؤلاء هم الذين عنهم اكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اُتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من ساير قبائلهم وبالجمله فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور ساير الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لامن لحم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من اباد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكرلانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحشة ولولادة الحشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداء وينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت سنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء واثبتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هم اهل الكوفة والبصرة فقط من بين امصار العرب وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا اقواهم نفوساً واقسامهم قلوباً واشدهم توحشاً وامنعهم جانباً

واشدهم حمية واحبهم لان يغلبوا ولا يغلبوا واعسرهم انقياداً للملوك واجفاهم  
اخلاقاً واقلمهم احتمالاً للضيم والذلة انتهى \* ونقل ذلك ابو حيان  
في شرح التسهيل معترضاً به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل  
لغة لحم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال ليس ذلك من عادة أئمة  
هذا الشأن \* ثم الاعتماد علي ما رواه الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة  
من نثرهم ونظمهم وقد دوت دواوين عن العرب العرباء كثيرة  
مشهورة كديوان امرئ القيس والطرماح وزهير وجريز والفرزدق  
 وغيرهم \* ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه فقد قال ابن شاكراً في مناقبه حدثنا احمد بن غالب حدثنا  
عمر بن الحسن الحراني حدثنا محمد بن احمد الهروي حدثنا زكريا  
بن يحيى الساجي حدثنا جعفر بن محمد قال قال احمد بن حنبل  
كلام الشافعي في اللغة حجة \* فروع \* احدها ينقسم المسموع الى مطرد  
وشاذ قال في الخصايص واصل مواضع طرد في كلامهم التابع  
والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً واطرد الجدول  
اذا تابع ماؤه ومواضع شذذ التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في  
الكلام والاصوات علي ستمته في غيرها فجعل اهل علم العربية ما استمر  
من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وما  
فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً قال ثم  
الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال معاً  
وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد

ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذرّ ويذرّ  
وقولهم مكان مقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاوّل  
مسموع ايضاً ومنه ايضاً محي مفعول عسي اسماً صريحاً نحو عسي  
زيد تايماً فهو القياس غير ان الاكثر في السماع كونه فعلاً والاوّل  
مسموع ايضاً ومطرّد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استخوذ  
واستنوق الجمل واستصوبت الامر وايي يايي والقياس الاعلال في  
الثلثة وكسر عين الاخير وشاذ في القياس والاستعمال معاكقولهم  
ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه انتهى  
ملخصاً \* وقال الشيخ جمال الدين بن هشام اعلم انهم يستعملون غايباً  
وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرّداً والمطرّد لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء  
ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون  
بالنسبة الي ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا  
غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم .. بهذا مراتب ما يقال فيه  
ذلك انتهى ❖ الثاني ❖ قال الشيخ عمر الدين عبد السلام من كبار اصحابنا  
الشافعية اعتمد في العربية على اشعار العرب وهم كفار بعد التدليس  
فيها كما اعتمد في الطب وهو في الاصل ماخوذ عن قوم كفار كذلك  
فعلم ان العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة نعم تشترط  
في راوي ذلك وكثيراً ما يقع في كتاب سيويه وغيره حديثي من لا  
اتهم ومن اتق به وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ويحتمل  
المنع وقد ذكر المرزباني عن ابي زيد النحوي قال كل ما قال سيويه في

كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وقد وضع المولدون اشعارا ودسوها  
على الائمة فاحتجوا بها ظناً انها للعرب وذكر ان في كتاب سيبويه منها  
خمسين بيتاً وان منها قول القائل شعر .

اعرف منها الانف والعينانا ❖ ومنخرين اشبها ظيانا

ومن الاسباب الحاملة على ذلك نصرة راي ذهب اليه وتوجيه كلمة  
صدرت منه وقال ابن النحاس في التعليقة حكى الحريري في درة الغواص  
وروي خلف الاحمر انهم صاغوا فعّال متسقاً من احاد الي عشارو  
انشيد ما عزى فيه الي انه موضوع منه ابياتا من جملتها شعر

وثلاثاً ورباعاً + وخماساً فاطعنا

وسداساً وسباعاً + وثمناً فاجتلدنا

وتساعاً وعشاراً + فاصبنا وأصبنا

❖ الثالث ❖ المسموع ❖ المفرد هل يقبل ويحتج به له احوال لخصتها من  
متفرقات كلام ابن جني في الخصائص ❖ احدها ان يكون فرداً بمعنى انه  
لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطلاق العرب على النطق به فهذا  
يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجمالاً كما قيس على قولهم في شئونه شئاي  
مع انه لم يسمع غيره لانه لم يسمع ما يخالفه وقد اُطبقوا على النطق به ❖ الحال  
الثاني ان يكون فرداً بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه  
الجمهور قال ابن جني فينظر في حال هذا المفرد به فان كان فصيحاً في جميع  
ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما اوردته مما يقبله القياس الا انه  
لم يرو به استعمال الامن جهة ذلك الانسان فان الاول في ذلك ان يحسن

الظن به ولا يحمل علي فسادہ قال فان قيل فمن اين ذلك وليس يجوز ان  
يرتجل لغة لنفسه قيل قد يمكن ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة  
طال عهدا وعفار سمها فقد اخبرنا ابو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج  
عن ابي خليفة الفضل بن الحباب قال قال لي ابن عون عن ابن سيرين  
قال قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم اصح منه  
جاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو افارس والروم ولمت  
عن الشعر وروايته فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب  
في الامصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤثروا الي ديوان مدون ولا كتاب  
مكتوب والفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل  
فحفظوا قل ذلك وذهب عنهم كثره ثم روي بسنده عن ابي عمرو بن العلاء  
قال ما انتهي اليكم مما قالت العرب الاقله ولو جاءكم وافرا الجاءكم علم  
وشعر كثير وعن حماد الرواية قال امر النعمان فنسخت له اشعار العرب  
في الطنوج وهي الكراريس ثم دفنها في قصره الابيض فلما كان  
الختار بن ابي عبيد قيل له ان تحت القصر كنزا فاحتفزه فلما فتحه  
فاخرج تلك الاشعار فمن ثم اهل الكوفة اعلم بالشعر من اهل البصرة قال  
ابن جني فاذا كان كذلك لم يقطع علي الفصح بسمع منه ما يخالف الجمهور  
بالخطا مادام القياس يعضده فان لم يعضده كرفع المفعول والمضاف اليه وجهر  
الفاعل او نصبه فينفي ان يرد لانه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا  
وكذا اذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة مضعوفاً في  
قوله ما لوقا منه اللحن وفساد الكلام فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان احتمل

ان يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال \* الحال الثالث ان ينفرده المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه قال ابن جني والقول فيه انه يجب قبوله اذا ثبتت فصاحته لانه اما ان يكون شيئا اخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه علي حدا قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح اوشيا ارتجله فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه فقد حكى عن رؤية واياه انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ؟ ولم يسبقا اليها اما لوجاء عن متهم او من لم ترق به فصاحته ولا سبقت الي الانفس ثقته فانه يرد ولا يقبل فان ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب وباه القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله ان يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة الا ان يكثر من ينطق به منهم فان كثر قائلوه الا انه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فمجازاه وجهان احدهما ان يكون من نطق به لم يحكم قياسه والاخر ان تكون انت قصرت عن استدراك وجه صحته ويحتمل ان يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً وكثر استماعه له فسري في كلامه الا ان ذلك قل ما يقع فان الاعرابي الفصيح اذا عدل به عن لغة الفصيحة الى اخري سقيمة عافها ولم يعابها فالاولي ان يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل امره على ما عرف من حاله لا علي ما عسي ان يحتمل كما ان علي القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وان كان يجوز كذبه في الباطن اذ لو

لم يوخذ» بذلك لادّي الي ترك الفصحى بالشك وسقوط كل اللغات  
 ﴿الفرع الرابع﴾ قال ابن جني اللغات على اختلافها كلها حجة الاتري ان  
 لغة الحجازيين في اعمال ماو لغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس  
 فليس لك ان ترد احدى اللغتين بصاحبتهما وسياتي في ذلك مز يدكلام  
 في الكتاب السادس ﴿الخامس﴾ قال ابن جني علة امتناع الاخذ عن اهل  
 المدر كما يوخذ عن اهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة واهل المدر من  
 الاختلال والفساد ولو علم ان اهل مدينة باقون على فصاحتهم لم  
 يعرض للغتهم ... من الفساد لوجب الاخذ عنهم كما يوخذ عن اهل الوبر  
 وكذلك لو فشي في اهل الوبر ما شاع في لغة اهل المدر من الخلل  
 والفساد لوجب رفض لغاتها قال وعلي ذلك العمل في وقتنا  
 هذا لا نالنا كاد نري بدويا فصيحاً واذا كان قد روي انه صلى الله عليه  
 وسلم سمع رجلاً يلحن فقال ارشدوا اخاكم فقد ضلّ وسمع عمر رجلاً  
 يلحن وكذا لك على حتى حمله ذلك علي وضع النحو الي ان شاع  
 واستمر فساد الالسة مشهوراً ظاهراً فينبني ان يستوحش من  
 الاخذ عن كل واحد الا ان تقوي لغته وتشيع فصاحته وقد قال  
 الفراء في بعض كلامه الا ان تسمع شيئاً من بدوي صحيح فتقوله  
 ﴿السادس﴾ في العربي الفصحى ينتقل لسانه قال ابن جني العمل في  
 ذلك ان ينظر حال ما انتقل اليه فان كان فصيحاً في مثل لغته اخذ  
 بها كما يوخذ بما انتقل عنها او فاسداً فلا يوخذ بالا ولي قال فان قيل  
 فما يومنك ان تكون كما وجدت في لغته فساداً هذا ان لم يكن فيها ان يكون

فيها فساد آخر لم تعلمه قيل لواء خذ بهذا الادي الى ان لا تطيب نفس بلغة  
وان يتوقف... عن الاخذ عن كل احد مخافة ان يكون في اغته زبغ لانعلمه  
الآن ويجوز ان يعلم بعد زمان وفي هذا من الخطل مالا يخفي فالصواب  
الاخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساد له ولا يلتفت الى احتمال الخلل  
فيه ما لم بين ❖ السابع ❖ في تداخل اللغات قال في الخصايص اذا اجتمع في  
كلام القصيح لغتان فصاعد اكفوله شعر

واشرب الماء ما بي نحوه عطش... الا لان عيونه سال وادبها  
فقال نحوه بالاشباع وعيونه بالا سكان فينبغي ان يتامل حال  
كلامه فان كان اللفظتان في كلامه متساويتين وفي الاستعمال كثرتهما  
واحدة فاخلق الامر به ان تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعني  
علي ذنبك اللفظتين لان العرب قد تفعل ذلك للحاجة اليه في اوزان  
اشعارها وسعة تصرف اقوالها ويجوز ان تكون لغته في الاصل احدهما  
ثم انه استفاد الاخرى من قبيلة اخرى و طال بها عهده  
وكثر استعماله لها فلحق بطول المدة والاصال الاستعمال بلغة  
الاولى وان كانت احدي اللفظتين اكثر في كلامه من الاخرى  
فاخلق الامر به ان تكون القليلة الاستعمال هي الطارية عليه والكثيرة  
هي الاولى الاصلية ويجوز ان يكونا معا لفتين له ولقبيلته وانما  
قلت احدهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه  
واذا كثر على المعني الواحد الفاظ مختلفة فسمعت في لغة انسان فعلى  
ما ذكرناه كما جاء عنهم في اسماء الاسد والسيف والخمر وغير ذلك



وكما يتعرف الصيغة واللفظ الواحد كقولهم رغوثة اللبن ورغوثة ورغوثة  
ورغاوته كذلك مثلنا وكذلك قولهم حبت من عل ومن علي ومن علا  
ومن علو ومن علو ومن علو ومن عال ومن معال فكل ذلك لغات لجماعات  
قد يجتمع لانسان واحد قال الاصمعي اختلف رجلان في الصغر فقال  
احدهما بالصاد وقال الاخر بالسين فترا ضيا باول وار د عليهما فحكيا ماها  
فيه فقال لا اقول كما قلتما انما هو الزقر وعلى هذا يخرج جميع ماورد من  
التداخل نحو قلا يقلا وسلا يسلا وطهر فهو طاهر و شعر فهو شاعر فكل  
ذلك انما هو لغات تداخلت فتركبت بان اخذ الماضي من لغة والمضارع  
او الوصف من اخري لا تنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع  
بين اللغتين فان من يقول قلا يقول في المضارع يقلي والذي يقول يقلا  
بقول في الماضي قلى وكذا من يقول سلا يقول في المضارع يسلو ومن  
يقول فيه يسلا يقول في الماضي سلى فتلا قاصحاب اللغتين فسمع سدا لغة  
هذا وهذا لغة هذا فاخذ كل واحد من صاحبه ماضيه الى لغته فتركبت هناك  
لغة ثالثة وكذا شاعر وطاهر انما هما من شعر وطهر بالفتح واما بالضم فوصفه  
علي فعيل فالجمع بينهما من التداخل انتهى كلام ابن جني وقد حكى غيره  
في استعماله اللغتين المتداخلين قولين احدهما ان يجوز مطلقا والثاني  
انما يجوز بشرط ان لا يودي الى استعمال لفظ مهمل كالحبك ❖ الثامن ❖  
اجمعوا علي انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية  
وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير ائمة اللغة وروايات فانها استشهد  
على مسألة بقول عبيد بن اوس ثم قال وهو وان كان محدثا لا يستشهد

بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل مايقوله بمنزلة ما يرويه الا  
تري الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم  
بروايته واتقانه ( فائده ) اول الشعراء المحدثين بشار بن برود قد احتج  
سيبويه في كتابه ببعض شعره ثقباً اليه لانه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره  
ذكره المرزباني وغيره ونقل ثعلب عن الاصمعي قال ختم الشعر بابراهيم  
بن هرمة وهو اخر الحجب ❖ التاسع ❖ لا يجوز الاحتجاج بشعرا وترا لا يعرف  
قائله صرح بذلك ابن الانباري في الانصاف وكان علة ذلك خوف  
ان يكون لمولداً او من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم انه يحتاج الى معرفة  
اسماء شعراء العرب وطبقاتهم ❖ قال ابن النحاس في التعليقه اجاز الكوفيون  
اظهار ان بعدكي واستشهدوا بقول الشاعر

اردت لكيما ان تطير بقريني + فتركها شتاً بيضاء بلقع  
قال والجواب ان هذا البيت غير معروف قائله ولو عرف لجاز ان يكون  
من ضرورة الشعر وقال ايضاً ذهب الكوفيون الى جواز دخول اللام  
في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر ولكنني من جبال العميد والجواب  
ان هذا البيت لا يعرف قائله ولا اوله ولم يذكر منه الا هذا ولم ينشده  
احد ممن وثق في اللغة ولا غزي الى مشهور بالضبط والاتقان وفي  
ذلك ما فيه ❖ وفي تعاليق ابن هشام علي الالفية استدلال الكوفيون  
علي جواز مد المقصور للضرورة بقوله شعر

قد علمت اجن، بني السعلاء + علمت ذاك مع الخبراء

ان نعم ما كولا على الخواء + يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللاهء

فقد السعلا والخواو اللهاوهي مقصورات قال والجواب عندنا انه لا يعلم  
قائله فلا حجة فيه لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فانه  
قال طعن عبد الواحد الطواح في كتابه بغية الامل في الاستشهاد  
بقوله لا تكثرن اني عسيت صائماً وقال هويت مجهول لم ينسبه  
الشرح الي احد فسقط الاحتجاج به ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج  
بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها  
وخمسين مجهولة القائلين ❖ العاشر ❖ اذا قال حدثني الثقة فهل  
يقبل قولان في علم الحديث واصول الفقه رجح كلام رجحون وقد  
وقع ذلك .. لسبويه كثيرا يعني به الخليل وغيره وكان يونس يقول  
حدثني الثقة عن العرب فقيل له من الثقة قال ابو زيد قيل له فلم لا  
نسميه قال هو حي بعد فاننا لا اسميه ❖ الحادي عشر ❖ قال ابن  
السراج في الاصول بعد ان قرران افعال التفضيل لا ياتي من الالوان  
فان قيل قد انشد بعض الناس

شعر

ياليتني مثلك في البياض - ابيض من اخت بني اياض

فالجواب ان هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام  
المحفوظ بادي اسناد حجة على الاصل المجتمع عليه في كلام  
ولا نحو ولا فقه وانما يركن الي هذا ضعفة اهل النحو ومن لا حجة معه  
وتاويل هذا وما اشبهه كتاويل ضعفة اصحاب الحديث واتباع  
القصاص في الفقه انتهى\* فاشار بهذا الكلام الي ان الشاذ ونحوه  
يطرح طرحاً ولا يهتم بتاويله ❖ الثاني عشر ❖ قال ابو حيان في شرح التسهيل

التاويل انما يسوغ اذا كانت الجادة علي شئ ثم جاء شئ يخالف الجادة  
 فيناول اما اذا كان لغة طائفة من العرب لم تكلم الا بها فلا تاويل  
 ومن ثم كان مردودا تاويل ابي علي ليس الطيب الا المسك علي ان  
 فيها ضمير الشأن لان ابا عمرو نقل ان ذلك لغة تميم ﴿ الثالث عشر ﴾ قال  
 ابو حيان ايضا اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال  
 ورد به علي ابن مالك كثيرا في مسائل استدلال عليها بادلة بعيدة  
 التاويل منها استدلاله علي قصر الاخ بقوله شعر  
 اخاك الذي ان تدعه لمسلمة + يحبك بما تبغى ويكفيك من يبغى  
 فانه يحتمل ان يكون منصوبا باضمار فعل اي اَلزم واذا دخله  
 الاحتمال سقط به الاستدلال ﴿ الرابع عشر ﴾ كثيرا ما تروى  
 الايات علي اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون  
 بعض وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديما فاجبت باحتمال ان يكون الشاعر  
 انشد مرة هكذا ومرة هكذا ثم رايت ابن هشام قال في شرح  
 الشواهد روي قوله ولا ارض اقبل ابقالها بالتذكير والتانيث  
 مع نقل الهمزة فان صح ان القائل بالتانيث هو القائل بالتذكير صح  
 الاستشهاد به علي الجواز من غير الضرورة والافقد كانت العرب تشد  
 بعضهم شعر بعض وكل يتكلم علي مقتضي سجيته التي فطر عليها ومن هنا  
 تكثرت الروايات في بعض الايات انتهى ﴿ فصل ﴾ ملخص من المحصول  
 للامام فخر الدين الرازي مع زيادات من شروحه قال اعلم ان معرفة  
 اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لان معرفة الاحكام الشرعية

واجبة بالاجماع ومعرفة الاحكام بدون معرفة ادلتها مستحيل فلا بد من  
 معرفة ادلتها والادلة راجعة الى الكتاب والسنة وهما وارد ان بلغة  
 العرب ونحوهم وتصريفهم فاذا توقف العلم بالاحكام علي الادلة ومعرفة  
 «الادلة لتوقف علي معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف علي الواجب  
 المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فاذن معرفة اللغة والنحو والتصريف  
 واجبة \* قال ثم الطريق الي معرفتها اما النقل المحض كما كثر اللغة او العقل مع  
 النقل كقولنا الجمع المحلى باللام للعموم لانه يصح استثناء اي فرد منه فان صحة  
 الاستثناء بالنقل وكونه معيار العموم بالعقل فمعرفة كون الجمع المذكور له  
 بالتركيب من النقل والعقل ... واما العقل المحض فلا مجال له في ذلك \* قال  
 فالنقل المحض اما تواتر او آحاد وعلى كل منهما اشكالات ( اما التواتر )  
 فلاشكل عليه من وجوه احدها انانجد الناس مختلفين في معاني  
 الالفاظ التي هي اكثر الالفاظ تداولا ودورا انا علي السنة المسلمين  
 اختلافا شديدا لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة الله فان بعضهم زعم انها  
 عبرية وقال قوم سريانية والذين جعلوها عبرية اختلفوا اهل هي مشتقة  
 اولا والقاليلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا ومن تأمل ادلتهم  
 في تعيين مدلول هذا اللفظ علم انها متعارضة وان شيئا منها لا يفيد  
 الظن الغالب فضلا عن اليقين وكذلك اختلفوا في لفظ الايمان والكفر  
 والصلوة والزكاة فاذا كان هذا الحال في هذه الالفاظ التي  
 هي اشهر الالفاظ والحاجة اليها ماسة جدا فما ظنك بسائر الالفاظ واذا  
 كان كذلك ظهر ان دعوي التواتر في اللغة والنحو متعذر \* واجيب

عنه بانه وان لم يكن دعوي التواتر في معانيها على سبيل التفصيل فانا نعلم  
معانيها في الجملة فنعلم انهم يطلقون لفظة الله على الاله المعبود بحق وان كنا  
لا نعلم مسمى هذا اللفظ اذ انه ام كونه معبودا ام كونه قادرا على  
الاختراع ام كونه ملجأ للخلق ام كونه بحيث نُتخير العقول في ادراكه  
الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ وكذا القول في سائر  
الالفاظ (الاشكال الثاني) ان من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة  
فهب انا علمنا حصول شرط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف  
في زماننا فكيف نعلم حصولها في سائر الازمنة واذا جهلنا شرط التواتر  
جهلنا التواتر ضرورة لان الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط  
(فان قيل) الطريق اليه امران \* احدهما ان الذين شاهدنا هم اخبرونا ان  
الذين اخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين باه لصفات المعبرة في  
التواتر وان الذين اخبروا من اخبرهم كانوا كذلك الى ان  
يتصل النقل بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم \* والاخر ان هذه الالفاظ  
ان لم تكن موضوعة لهذه اللغات ثم وضعها واضع لهذه المعاني لاشتهر  
ذلك وعرف فان ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله قلنا اما الاول فغير صحيح  
لان كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة من انسان فانه لم يسمع  
منه انه سمعه من اهل التواتر وهكذا بل تحرير هذه الدعوي على  
هذا الوجه مما لا يفهمه كثير من الادباء فكيف يدعي عليهم انهم  
علموه بالضرورة بل الغاية القصوي في راي اللغة ان يسنده الى  
كتاب صحيح او الى اسناد متقن ومعلوم ان ذلك لا يفيد اليقين

\* واما الثاني فضعيف ايضا لان ذلك الاشتهار انما يجب في الامور  
العظيمة وليس هذا منه سلمنا انه منه لكن لا نسلم انه لم  
يشتهر فانه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغات انما اخذت  
عن جمع مخصوص كالخليل وابي عمرو والاصمعي واقرانهم ولا شك  
ان هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حد التواتر واذا كان  
كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم اقضي ما في الباب ان يقال  
نعلم قطعا ان هذه اللغات باسرها غير منقولة على سبيل الكذب  
ونقطع بان فيها ما هو صدق قطعا لكن كل لفظة عينها فاننا لا يمكننا  
القطع بانها من قبيل ما نقل صدقا وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ  
معين اصلا هذا هو الاشكال على من ادعي التواتر في نقل اللغات  
هذا كلام الامام \* وتعبه الاصبها في بان كون اللغة ما خوزة عن  
له مبلغ التواتر لا يصلح ان يكون سند المنع عدم شهرة نقل  
اللغات عن موضوعاتها الاصلية الى غيرها لان عصمتهم لا تستلزم وقوع  
النقل والتغيير بل ثبت به احتماله وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء  
اللازم انتهى والامر كما قال ثم قال الامام \* واما الاحاد \*  
فالاشكال عليه من وجوه منها ان الرواة له مجروحون ليسوا  
سالمين \* من القدرح (بينا نه) ان اصل الكتب المصنفة  
في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين اما كتاب سيبويه  
فقد ح الكوفيين فيه وفي صاحبه اظهر من  
الشمس وايضا فالمبرد كان من اجل البصريين وهو افراد

كتابا في القدح فيه واما كتاب العين فقد اطبق الجمهور من اهل  
 اللغة على القدح فيه وايضا فان ابن جني اورد بابا في كتاب الخصايب  
 في قدح اكابر الادباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضا واورد  
 بابا آخر في أن لغة اهل البوراع من لغة اهل المدرو غرضه من  
 ذلك القدح في الكوفيين واورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا  
 يعلم احد اتى بها الا ابن احرر الباهلي وروي عن روبة وابيه انها كان  
 يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها وعلي ذلك قال المازني ما  
 قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وايضا فالاصمعي كان منسوبا  
 الى الخلاعة ومشهورا بانه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها والعجب  
 من الاصوليين انهم اقاموا الدلائل على خبر الواحد انه حجة في الشرع  
 ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا اولي وكان من الواجب  
 عليهم ان يبحثوا عن احوال اللغات والنحو وان يتفحصوا عن احوال جرحهم  
 وتعد بلهم كما فعلوا ذلك في رواية الاخبار لكنهم تركوا ذلك  
 بالكلية مع شدة الحاجة اليه فان اللغة والنحو يجريان مجري الاصل  
 للاستدلال بالنصوص انتهى قال الاصبهاني واما قوله واورد ابن جني  
 بابا في كلمات من الغريب لم يات بها الا الباهلي فاعلم ان هذا القدر  
 وهو افراد شخص بنقل شئ من اللغة العربية لا يقدح في عدالته  
 ولا يلزم من نقل الغريب ان يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني  
 ذلك واما قول المازني ما قيس الى اخره فانه ليس بكذب ولا تجويز  
 للكذب لجواز ان يرعى القياس في اللغات او يحمل كلامه على



هذه القاعدة وامثالها وهي ان الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع واما قوله ان الاصوليين لم يقيموا الى آخره فضعيف جدا وذلك ان الدليل الدال على ان خبرا لواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا اذا وجدت الشرايط المتبعة في خبر الواحد فلعلهم اهلوا ذلك اكتفاء منهم بالادلة الدالة على انه حجة في الشرع واما قوله كان الواجب ان يبحثوا عن احوال الرواة الى آخره فهذا حق فقد كان الواجب ان يفعل ذلك ولا وجه لاهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته وقال «الفراء في هذا الاخير انما اهلوا ذلك لان الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لاسباب المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع» واما اللغة فالدواعي الى الكذب عليها غاية الضعف وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشافعي او مالك او غيرها ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وحدوها ولم يجدوا من اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه ولما كان الكذب والخطا في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفي العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فان شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية فيه فهذا هو الفرق (ثم قال) الامام والجواب عن اشكالات كلها ان اللغة والنحو والتصريف ينقسم الى قسمين قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بانه كان في الازمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني فانا نجد انفسنا جازمة بان السماء والارض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف

وكذلك الماء والهواء والنار وامثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً  
والمفعول منصوباً والمضاف اليه مجروراً \* وقسم منه مضمون وهو الالفاظ  
الغريبة والطريقتين الي معرفتها الآحاد و اكثر الفاظ القرآن ونحوه  
و تصريفه من القسم الاول والثاني فيه قليل جداً فلا يتمسك به  
في القطعيات ويتمسك به في الظنيات انتهى (خاتمه) قال الشيخ بهاء الدين  
بن النحاس في التعليقة النقل عن النفي فيه شيء لان حاصله اني لم  
اسمع هذا وهذا لا يدل علي انه لم يكن \* تنبيه \* بعد ان قررت هذا الباب  
بفروعه وجدت ابن الانباري قال في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس  
واستصحاب حال \* فالنقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل  
الصحيح الخارج عن حد القلة الي حد الكثرة وعلى هذا ليخرج ما جاء  
من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذاً في كلامهم  
نحو الجزم بلن والنصب بلم والجرباعل ونصب الجربين بها وبليت وهو  
ينقسم الي ثوابت و آحاد (فاما التواتر) فلفظة القرآن وماتوا ثم من السنة  
وكلام العرب وهذا انقسم دليل قطعي من ادلة النحو يفيد العلم (واما  
الآحاد) فما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر  
وهو دليل ما خوذ منه والاكثر من على انه يفيد الظن \* و شرط  
التواتر ان يبلغ عدد ناقله عدداً لا يجوز على نقلهم الاتفاق  
علي الكذب \* واما الاحاد ان يكون ناقله عدداً لا رجلاً كان او  
امراً حراً كان او عبداً كما يشترط في نقل الحديث لان باللغة  
معرفة تفسيره وتاويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله فان كان

ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله و يقبل نقل العدل الواحد و اهل  
 الاهواء الا ان يكونوا ممن يتدين بالكذب \* واما المرسل وهو الذي  
 انقطع سنده فخوان يروي ابن دريد عن ابي زيد \* والمجهول  
 هو الذي لم يعرف ناقله فخوان يقول ابوبكر بن الانباري حدثني رجل  
 عن ابن الاعرابي فلا يقبلان لان العدالة شرط في قبول النقل  
 وانقطاع السند والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة فان من لم  
 يذكر اسمه او ذكره ولم تعرف عبد الله فلا يقبل نقله وقيل  
 يقبلان لان الارسال صدر ممن لو اسند لقبول ولم يتهم في  
 اسناده فكذلك في ارساله فان التهمة لو تطرقت الي ارساله لتطرت  
 الي اسناده \* واذا لم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله وكذلك  
 النقل عن المجهول صدر ممن لا ينهم في نقله لان التهمة لو تطرقت  
 الي نقله عن المجهول لتطرت الي نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح  
 واختلف العلماء في جواز الا جازة والصحيح جوازها هذا حاصل  
 ما ذكره ابن الانباري في ثمانية فصول من كتابه

﴿ الكتاب الثاني في الاجماع ﴾

و المراد به اجماع نخاة البلد بن البصرة والكوفة قال في  
 الخصايص وانما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس  
 علي المنصوص والا فلا لانه لم يرد في قرآن ولا سنة  
 انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة  
 وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له « علي

علة صحيحة وطريق نهجة. كما بن خليل نفسه واما عمر وفكره  
الا اننا مع ذلك لانسمع له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي طال  
بمحتها وتقدم نظرها الابداعان واتقان انتهى \* وقال في موضع اخر يجوز  
الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار ابي العباس جواز تقديم خبر  
ليس عليها فاحد ما يحتج به عليه ان ... قال هذا اجازة سيويه وكافة  
اصحابنا والكوفيون ايضا فاذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب ان تنفر  
عن خلافه قال ولعمري ان هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان للانسان  
ان يرتجل من المذهب ما يدعوا اليه القياس ما لم يخالف نصا قال  
فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه ؟ عند بدي هذا العلم والى  
آخر هذا الوقت قولهم في هذا جحر ضب خرب انه من الشاذ الذي لا  
يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه واما انا فنندي ان في القرآن  
مثل ذلك نيفاعلي الف موضع وذلك انه علي حذف المضاف  
والاصل جحر ضب خرب جحره فجرى خرب وصفاً علي ضب وان كان  
في الحقيقة للجحر كما تقول مررت برجل قايم ابوه وان كان القيام  
للابل للرجل + مع حذف الجحر المضاف الى الهاء فاقيمت الهاء مقامه  
لما ارتفعت لان المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير  
المرفوع في نفس خرب انتهى \* وقال غيره اجماع النحاة على الامور  
اللفظية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد  
\* وقال ابن الحشاش في المرتجل لوقيل ان من في الشرط لا موضع لها  
من الاعراب لكان قولاً اجراً لها مجري ان الشرطية وتلك

... يقال ؟ منذ + ثم + وارتفعت « في نسخة في هذا المقام يياض لا موضع

لا موضع لها من الاعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز انتهى ﴿مسألة﴾  
 واجماع العرب ايضا حجة ولكن .. آين لنا بالوقوف عليه ومن صورته ان  
 بتكلم العربي بشيء ويلغهم ويسكنون عليه \* قال ابن مالك في التسهيل  
 استدل علي جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق  
 فاصبحوا قد اعد الله نعمتهم + اذ هم قريش واذا ما مثلهم + نفر  
 ورده المانعون بان الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند  
 الحجازيين فلم يصب ويجاب بان الفرزدق كان له اضداد من الحجازيين  
 والتميميين ومن مناهم ان يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطيته  
 ولو جري شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذ  
 اتفق في عدم نقل ذلك دليل على اجماع اضراده الحجازيين والتميميين  
 علي تصويب قوله انتهى ﴿فصل﴾ مما يشبه تداخل اللغات السابق \* تراكيب  
 المذاهب وقد عقد له ابن جني بابا في الخصائص ويشبهه في اصول  
 الفقه احداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب قال ابن جني وذلك  
 ان تضم بعض المذاهب الى بعض وتتصل بين ذلك مذهباً ثالثاً مثاله  
 ان الما ذني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وان  
 غني المثال عنه فيقول في تحقير يضع اسم رجل يوضع وسيبويه اذا  
 استوفى التحقير مثاله لا يرد فيقول يضع وكان الما ذني يري راي سيبويه  
 في صرف نحو جوار علما ويونس لا يصرفه فقد تحصل اذن للما ذني  
 مذهب مركب من مذهب الرجلين وهو الصرف علي مذهب سيبويه  
 والرد علي مذهب يونس فيقول علي مذهب في تحقير اسم رجل

سميته يرى رأيت يُرَيِّياً فرد الهمزة من يري اذا صله يراي على قول  
يونس والصرف علي قول سيبويه ويونس يرد ولا يصرف فيقول  
رايت يُرَيِّئِي وسيبويه بصرف ولا يرد فيقول رايت يُرَيِّياً بادغام باء التحقير  
في الياء المنقلبة عن الالف فقد عرف تركب مذهب المازني عن  
مذهب الرجلين ﴿مسألة﴾ قال ابو البقاء في التبيين جاء في الشعر لولاي و  
لولاك فقال معظم البصريين الياء والكاف في موضع جر وقال  
الا خفش والكوفيون في موضع رفع قال ابو البقاء وعندي انه يمكن  
امر ان آخران (احدهما) ان لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل واذا لم  
يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له  
كالفصل (وممكن) ان يقال موضعه نصب لانه من ضمائر المنصوب ولا  
يلزم من ذلك ان يكون له عامل خصوص الا تروي ان التمييز في نحو  
عشرين درهما لا ناصب له علي التحقيق وانما هو مشبه بالمفعول حيث  
كان فضلة وكذلك قولهم لي ملوّه عسلاً فهذا منصوب وليس له  
ناصب علي التحقيق وانما هو مشبه بما له عامل ومثل ذلك يمكن في  
لولاي وهوان يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب  
(فان قيل) الحكم بانه لا موضع له وان موضعه نصب خلاف الاجماع  
اذا الاجماع منصرفي قولين اما الرفع واما الجر والقول بحكم اخر خلاف  
الاجماع وخلاف الاجماع مردود فالجواب عنه من وجهين احدهما  
ان هذا من اجماع مستفاد من السكوت وذلك انهم لم يصرحوا بالمنع  
من قول ثالث وانما سكتوا عنه والاجماع هو الاجماع علي حكم الحادثة

قولاً والثاني ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا على قولين جاز لمن  
بعدهم احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة واصول اللغة  
محمولة على اصول الشريعة وقد صنع مثل ذلك من النحويين على  
الخصوص ابو علي فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها بحكم واثبت هوفيا  
حكما اخر منها ان لفظة كل لا يدخلها الالف واللام في... اقوال  
وجوز هوفيا ذلك وقد افرد هابمئلة في الحليات واستدل على  
ذلك بالقياس فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا الى مذهب ثالث  
لوجود الدليل عليه انتهى

### ﴿ الكتاب الثالث في القياس ﴾

قال ابن النباري في جدله هو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان  
في معناه انتهى قال وهو معظم ادلة النحو والمعول في غالب مسائله  
عليه كما قيل انما النحو قياس يتبع ولهذا قيل في حده انه علم بمقائيس  
مستنبطة من استقراء كلام العرب وقال صاحب المستوفي كل علم  
فبعضه ما خوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس  
وبعضه بالانتزاع من علم آخر قال فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في  
الكتاب والسنة وبعضه بالاستنباط والقياس والطب بعضه مستفاد  
من التجربة وبعضه من علوم آخر والهيئة بعضها من علم التقدير وبعضها  
تجربة شهد بها الرصد والموسيقى + جملها منتزع من علم الحساب والنحو  
بعضه مسموع ما خوذ من العرب وبعضه مستنبط بالفكر والروية  
وهو التعليقات وبعضه يرخذ من صناعة اخري كقولهم الحرف الذي

يختاس حركته في حكم المتحرك. لا الساكن فانه ماخوذ من علم العروض  
 و كقولهم الحركات انواع صاعد عال ومنحدر سا فل ومتوسط بينهما  
 فانه ماخوذ من صناعة الموسيقى انتهى \* وقال ابن الانباري في اصوله  
 اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس ولهذا  
 قيل في حده النحو علم بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام العرب  
 فمن انكر القياس فقد انكر النحو ولا يعلم احد من العلماء انكره لثبوته  
 بالادلة القاطعة وذلك انا اجمعنا على انه اذا قال العربي كتب  
 زيد فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمي يصح منه الكتابة  
 نحو عمرو و بشر وازدشير الى ما لا يدخل تحت الحصر واثبات ما لا  
 يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال و كذلك القول في  
 سائر العوامل الداخلة على الاسماء والافعال الرافعة والناصفة  
 والجاررة والجازمة فانه يجوز ادخال كل منها على ما لا يدخل  
 تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر فلو لم يحز القياس واقتصر  
 على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن  
 التعبير عنها لعدم النقل وذلك مبني على الحكمة الوضع فوجب ان  
 يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً بخلاف اللغة فانها وضعت وضعاً  
 نقلياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل  
 الا ترى ان القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يسمى  
 كل مستقر فيه قارورة وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ولا يسمى  
 كل مستدير داراً انتهى \* فصل \* للقياس اربعة اركان اصل



وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة قال ابن  
الانباري وذلك مثل ان تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسم  
فاعله فنقول اسم اسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب ان يكون مرفوعا  
قياسا على الفاعل فالاصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والحكم  
هو الرفع والعلة الجامعة هي الاسناد والاصل في الرفع ان يكون  
للاصل الذي هو الفاعل وانما اجري على الفرع الذي هو ما لم يسم  
فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد انتهى وقد عقدت لهذه الاركان  
اربعة فصول ﴿ الفصل الاول ﴾ في المقيس عليه وفيه مسائل ( الاولى )  
من شرطه ان لا يكون شاذّا خارجا عن سنن القياس فما كان  
كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحیح استحوذ واستصوب واستنوق  
وكحذف نون التاكيد في قوله اصرف عنك الموم طارقها اي اصرفن  
ووجه ضعفه في القياس ان التوكيد للتحقيق وانما يليق به الاسهاب  
والاطناب لا الاختصار والحذف \* وكحذف صلة الضمير دون  
الضمة في قوله له زجل كانه جنس حاد ووجه ضعفه في  
القياس انه ليس على حد الوصل ولا حد الوقف لان الوصل  
يجب ان يتمكن فيه صلة كما تمكنت في قوله له زجل والوقف  
يجب ان تحذف فيه الواو والضمة مع الحذف الصلة وبقاء الضمة  
منزلة بين منزتي الوصل والوقف لم تعهد قياسا نعم يجوز  
القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة \* قال ابو علي كما جاز لنا ان  
نقيس \* نثرنا على نثرهم كذلك يجوز ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته

الضرورة لم اجازته لنا وما لا فلا \* قال ابن جني فان قيل هلا امتنع  
 متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل اشعارهم  
 ترسل المولدين وانما كان ارتجالا فضرورتهم اذن اقوي من ضرورتنا  
 فينبغي ان يكون عذرهم فيه اوسع قلنا ليس جميع الشعر القديم  
 مرتجالا بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسل \* روي عن زهير انه  
 عمل سبع قصايد في سبع سنين فكانت تسمى حوليات زهير وعن ابي  
 حفصة قال كنت اعمل القصيدة في اربعة اشهر واحكمها في اربعة اشهر  
 واعرضها في اربعة اشهر ثم اخرج بها الى الناس وحكا بتهم في ذلك  
 كثيرة وايضا فان من المولدين من يرتجل (الثانية) كما لا يقاس على الشاذ  
 نطقا لا يقاس عليه تركا قال في الخصايص اذا كان الشيء شاذا في  
 السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت  
 في نظيره على الواجب ... من امثاله من ذلك امتناعك من وذروودع  
 لانهم لم يقولوها ولا منع ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعدوان لم  
 تسمعها انت انتهى (الثالثة) ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس  
 على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له \* مثال الاول  
 قولهم في النسب الي شئونة شئ فلك ان تقول في ركوبة ركبي وفي  
 جلوبة جلبي وفي قنوبة قبي قياسا على شئ وفي ذلك انهم اجر وافعولة  
 مجري فعيلة لمشا بهتها اياه من اوجه ان كلا منهما ثلاثي وان ثالثة  
 حرف لين وان اخره تاء التانيث وان فعولا وفعيلا يتواردان نحو  
 اقيم واثوم ورجيم ورجوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهؤ فلما

استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الا استمرار جرت واوشنوءة مجري ياء حنيقة فكما قالوا حنفي قياسا قالوا شئني قياسا قال ابو الحسن فانقلت انما جاء هذا في حرف واحد يعني شئونة فالجواب انه جميع ما جاء قال في الخصائص ما اللطف هذا الجواب ومعناه ان الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يات فيه شيء ينقضه فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء وكان ايضا صحيحا في القياس مقبولا فلا لوم ولما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة لم يحز في نحو ضرورة ضرري ولا في حرورة جرري لان باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه جليلي استقلا لابل هو جليلي \* ومثال الثاني قولهم في ثقيف وقريش وسليم ثقفى وقرشي وسلمي فهو وان كان اكثر من شئني فانه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يقال في سعيد سعدي ولا في كريم كرمي (الرابعة) القياس في العربية على اربعة اقسام حمل فرع على اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد وينبغي ان يسمى الاول والثالث قياس المساوي والثاني قياس الاولي والرابع قياس الادون \* فمن امثلة الاول \* اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك قولهم قيم وديم في قيمة وديمة وزوجة وثورة في زوج وثور \* ومن امثلة الثاني \* اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياما وقاومت قواما وفي الخصائص من حمل الاصل على الفرع تشبيها له في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل تجوز سيبويه في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجري الوجه تشبيها بالضارب

الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها بالحسن الوجه قال فان قيل وما الذي سوغ  
 لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب وانما هو شيء رآه وعلل به قيل بدل على  
 صحته ما عرف من ان العرب اذا شبهت شيئا بشيئ مكنت ذلك الشبه  
 الذي لهما وعمرت به الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا المضارع بالا سم  
 فاعربوه تماموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه  
 ولما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وقوله  
 الله نجاك بكفي سلمت كذلك ايضا شبهوا الوصل بالوقف في قولهم  
 سببا وكل كلا وكما اجروا غير اللازم مجري اللازم في قوله فقلت  
 اهي مرت ام عادي حلم وقوله ومن يتق فان الله معه كذلك اجروا  
 اللازم مجري غيره في قوله تعالى على ان يحیی الموتي فاجري النصب  
 مجري الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وكما حمل النصب على  
 الجري المثني والجمع حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف وكما شبهت  
 الياء بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع الفرق حملت الالف على  
 الياء في قوله ولا ترضاها ولا تملق وكما وضع الضمير المنفصل  
 موضع المتصل في قوله قد ضمنت اياهم الارض وضع المتصل موضع  
 المنفصل في قوله الاك ديار فلما رأي سيبويه العرب اذا شبهت  
 شيئا بشيئ حملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه  
 تشبيها لهما ونميا لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا بان الحسن الوجه محمول  
 على الضارب الرجل ولما كان النحاة بالعرب لاحقين وعلى سمتهم  
 آخذين جاز لهم ان يروا فيه نحو ما رواوا ويحذوا على امثلتهم الذي

حَذَّوْا \* قال ومن حمل الاصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي اصول حملا على حذف الحركات له وهي زوايد وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو اصل عليهما وحمل ليس وعسي في عدم التصرف على ما ولعل كما حملت ما علي ليس في العمل انتهى \* وفي التذكرة لابي حيان ذكر بعضهم انه انما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل لان العطف نظيرا لتثنية فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان قال ابو حيان وهذا من حمل الاصل على الفرع لان العطف اصل التثنية الا ان بدعي انه في الفعل نظيرا لتثنية في الاسم \* واما الثالث \* فالنظير اما في اللفظ او في المعنى او فيهما \* فمن امثلة الاول زيادة ان بعد ما المصدرية والظرفية والموصولة لانهما بلفظ ما النافية ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة وتوكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على الناهية وحذف فاعل افعَل به في التعجب لما كان شبيها لفعل الامر في اللفظ وبناء باب حذام على الكسر تشبيها له بدراك وتراك وبناء حاشا الاسمية لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ومنها ادغام الحرف في مقاربه في المخرج \* ومن امثلة الثاني جواز غير قايم الزيدان حملا على ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان الابتداء اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يعني عن الخبر ومنها اهل ان المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية \* ومن امثله الثالث اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعَل

التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزناو اصلاوافادة  
 للمبالغة واجازا وتصغيرافعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل في ذلك  
 قال الجوهري ولم يسمع تضعيره الا في الملح واحسن ولكن النحويون  
 قاسوه فيما عداها \* واما الرابع \* فمن امثله النصب بلم حملا علي الجزم بلن  
 فان الاولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل \* وفي الجزولية قد يحمل الشيء  
 علي مقابله وعلي مقابل مقابله وعلي مقابل مقابل مقابله مثال الاول  
 لم يضرب الرجل حمل الجزم علي الجر مثال الثاني اضرب الرجل حمل  
 الجزم فيه علي الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل  
 الجر في الاعداد ومثال الثالث اضرب الرجل حمل السكون فيه  
 علي الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم  
 مقابل للسكون ( الخامسة ) اختلف هل يجوز تعدد الاصول  
 المقيس عليها لفرع واحد والا صح نعم ومن امثلة ذلك اي  
 في الاستفهام والشرط فانها اُعربت حملا علي نظيرتها بعض وعلي  
 نقيضها كل \* الفصل الثاني في المقيس \* وهل يوصف بانه من كلام  
 العرب ام لا \* قال المازني ماقيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب  
 قال الاتري انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول  
 وانما سمعت البعض فقست عليه غيره فاذا سمعت قام زيدا جرت ظرف  
 بشروكرم خالد \* قال ابو علي وكذلك يجوز ان تبني بالحق اللام ماشئت  
 كقولك خر جج ودخل وضرب من خرج ودخل وضرب علي  
 مثال شمل وصعرد \* قال ابن جني وكذلك تقول في مثال صحصح من

الضرب ضربرب ومن القتل قتلل ومن الشرب شربرب ومن الخروج  
خرجرج وهو من العربية بلاشك وان لم تنطق العرب بواحد من هذه  
الحروف قال فان قيل فقد منع الخليل لما انشد ترفع العزبا فارفعها قياسا  
علي قول العجاج تقاعس العزبا فاعنسس فدل على امتناع القياس في  
مثل هذه الابنية فالجواب انه انما انكر ذلك لانه فيما لامه حرف حلقى  
والعرب لم تبين هذا المثال مما لامه حرف حلق خصوصا وحرف  
الحلق فيه متكرر ذلك مستنكر عندهم مستثقل قال فثبت اذن ان كل  
ما قيس علي كلامهم فهو من كلامهم ولهذا قال من قال في العجاج  
وروبة انها قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدما على ما لم يات به من قبلها  
قال وذكر ابو بكر ان منفعة الاشتقاق لصاحبه ان يسمع الرجل  
اللفظة فيشك فيها فاذا رأي الاشتقاق قابلا لها انس بها وزال  
استيحاشه منها وهذا تثبت اللغة بالقياس قال في موضع آخر من الخصايص  
من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين ان ما قيس علي كلام العرب فهو من  
كلامهم نحو قولك في بناء مثل جعفر من ضرب ضرب وهذا من كلام  
العرب ولو بنيت منه ضورب او ضرب لم يكن من كلام العرب لانه قياس  
علي الاقل استعمالا والاضعف قياسا انتهى \* الفصل الثالث في الحكم \*  
فيه مسألتان ( الاولى ) انما يقاس علي حكم ثبت استعماله عن  
العرب وهل يجوز ان يقاس علي ما ثبت بالقياس والاستنباط ظاهر  
كلامهم نعم \* وقد ترجم عليه في الخصايص باب الاعتلال  
بافعالهم قال من ذلك ان تقول اذا كان اسم الفاعل علي قوة تحمله

للضمير متي جرى على غير من هوله بصفة اوصلة او حالا او خبر الم يتحمل  
الضمير فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفا عل فان الحكم الثابت  
للمقيس عليه انما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرفع للظاهر  
حيث لا تلحقه العلامات ( الثانية ) قال ابن الانباري اختلف  
في القياس على الاصل المختلف في حكمه \* فاجازه قوم لان المختلف  
فيه اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه \* ومنعه آخرون لان  
المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون اصلا واجيب بانه يجوز ان  
يكون فرعاً لشيء اصلاً لشيء آخر فان اسم الفا عل فرع على الفعل  
في العمل واصل للصفة المشبهة وكذلك لات فرع على لا ولا فرع  
على ليس فلا اصل للات وفرع على ليس ولاتنا قض في ذلك لاختلاف  
الجهة • ومن امثلة \* القياس على المختلف فيه ان يستدل على ان  
الاتنصب المستثنى فتقول حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب ان يعمل  
النصب كيافي النداء فان اعماليا في النداء مختلف فيه فمنهم من قال انه  
العامل ومنهم من قال فعل مقدر \* الفصل الرابع \* في العلة وفيها  
مسائل \* الاولى \* قال صاحب المستوفي اذا استقرت اصول  
هذه الصناعة علمت انها في غاية الوثاقفة واذا تأملت عللها عرفت  
انها غير مدخولة ولا متمسح فيها واما ما ذهب اليه غفلة العوام من  
ان علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلوا على ذلك بانها ابداء  
تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق وذلك  
ان هذه الاوضاع والصيغ وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل



الابتداء والابتداع بل علي وجه الاقتداء والاتباع ولا بد فيها من  
التوقيف فحين اذا صادفنا الصبغ المستعملة والاضاع بحال من الاحوال  
و علمنا انها كلها او بعضها من وضع واضع حكيم جل و  
علا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من  
بين اخواتها فاذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب \* وقال ابن جني في  
الخصائص اعلم ان علل النحويين اقرب الي علل المتكلمين منها الي علل  
المتفهمين وذلك انهم انما يحيلون علي الحس ويحتجون فيه بثقل الحال  
او خفتها علي النفس وليس كذلك علل الفقه لانها انما هي اعلام وامارات  
لوقوع الاحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالاحكام  
التعبدية بخلاف النحوي فان كله او غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته  
قال سيبويه وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يجادلون به وجهها انتهى  
نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم اذا عجز الفقيه عن  
تعليل الحكم قال هذا تبديي واذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع  
وفي موضع اخر من الخصائص لا شك ان العرب قد ارادت من العلل  
والاغراض ما نسبناه اليها الا تري ان اطراد رفع الفاعل ونصب  
المفعول والجربحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وعير ذلك من التثنية  
والجمع والاضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فهل يحسن بذي  
لب ان يعتقد ان هذا كله اتفاق وقع وتوارد انجه فا نقلت فلعلمه شيء  
طُبِعوا عليه من غير اعتقاد لعلة ولا لقصد من القصد التي تتسبها اليهم بل  
لان آخر امهم حذا علي ما نهج للاول فقام به قيل ان الله انما هداهم

لذلك وجبلهم عليه لان في طباعهم قبولاً له وانطواء علي صحة الوضع فيه ونراهم قد اجتمعوا علي هذه اللغة وتواردوا عليها فانقلت كيف تدعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر لا تري الى الخلاف في ما الحجازية والنيمة الى غير ذلك قيل هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وانما هو في شئ من الفروع يسير فاما الاصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه وايضا فان اهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ علي لغته لا يخالف شيئاً منها فهل ذلك الا لانهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخالطون ومع هذا فليس شئ من مواضع الخلاف علي قلته الا وله وجه من القياس يوحذ به ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحشواً مهيلاً لكثير خلافاً وتعادت اوصافها فجاء عنهم جراً الفاعل ورفع المضاف اليه والنصب بحروف الجزم وايضا فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سياتي

\* الثانية \* في اقسام العلل قال ابو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي في كتابه ثمار الصناعة اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد علي كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للاولي اكثر استعمالاً واشد تدبيراً ولا وهي واسعة الشعب الا ان مدار المشهورة منها علي اربعة وعشرين نوعاً وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استئصال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظر وعلة نقيض وعلة حمل علي المعني وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب

ومجاورة وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار  
وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة اصل وعلة تحليل وعلة اشعار وعلة  
تضاد وعلة أوّلى وشرح ذلك .. التاج ابن مكيوم في تذكرته (فقال) قوله  
علة سماع مثل قولهم امرأة ثدياء ولا يقرب رجل اندي ليس لذلك علة سوي  
السماع \* وعلة تشبيه مثل اعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض  
الاسماء لمشابتها الحروف \* وعلة استغناء كاستغنائهم بتركة عن ودع  
\* وعلة استئصال كاستئصالهم الواو في يعدل وقوعها بين ياء وكسرة \* وعلة  
فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع  
وكسرونون المثني \* وعلة تأكيد مثل ادخالهم النون الخفيفة والثقيلة  
في فعل الامر لتأكيد ايقاعه \* وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم  
من حرف النداء \* وعلة نظير مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في  
الجزم حملا على الجر اذ هو نظيره \* وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بلا  
حملا على نقيضها ان \* وعلة حمل على المعنى مثل فمن جاءه موعظة  
ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ \* وعلة  
مشاكلة مثل قوله سلا سلا واغلا لا \* وعلة معا دلة مثل جرهم مالا  
ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادوا اليها فحملوا النصب على الجر في  
جمع الموءنث السالم \* وعلة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم حجر ضب  
خرب وضم لام لله في الحمد لله للمجاورة الدال \* وعلة وجوب وذلك  
لتعليقهم برفع الفاعل ونحوه \* وعلة جواز وذلك ما ذكره في تعليل  
الامالة من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما أميل لا

لوجوبها \* وعلةُ تغليب مثل وكانت من القانتين \* وعلةُ اختصار مثل باب  
الترخيم ولم يك \* وعلةُ تخفيف كالادغام \* وعلةُ اصل كاستخوذ ويؤكرم  
وصرف مالا ينصرف \* وعلةُ اولى كقولهم ان الفاعل اولى برتبة  
التقديم من المفعول \* وعلةُ دلالة حال كقول المستهل الهلال لاي  
هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه \* وعلةُ اشعار كقولهم في جمع  
موسي موسون بفتح ما قبل الواو اشعاراً بان المحذوف الف \* وعلةُ تضاد  
مثل قولهم في الافعال التي يجوز الغاء هامتى تقدمت واكدت بالمصدر  
او بضميره لم تلغ لما بين التأكيد والالغاء من التضاد \* قال ابن مكتوم  
واما علةُ التحليل فقد اعتاص على شرحها وفكرت فيها اياماً فلم  
يظهر لي فيه شيء وقال الشيخ شمس الدين بن الصنائع  
قدر أبتها مذكورة في كتب المحققين كابن الحشاش البغدادي  
حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال علي اسمية كيف  
بنفي حرفيتها لانها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لجاورتها الفعل بلا  
فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى انتهى (واما الصنف الثاني)  
فلم يتعرض له «الجليسي ولاينه وقد بينه ابن السراج في الاصول  
فقال اعتلالات النحويين ضربان ضرب منها هو المودي الى كلام  
العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وضرب يسمى علة  
العله مثل ان يقولوا صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً وهذا ليس  
يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما يستخرج منه حكمته في الاصول  
التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها \* وقال ابن جني في

الخصائص هذا الذي سماه علة العلة انما هو تجوز في اللفظ فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة الا ترى انه اذا قيل فلم يرتفع الفاعل قال لاسناد الفعل اليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد انما ارتفع لاسناد الفعل اليه فكان مغنيا عن قوله انما ارتفع لانه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل \* الثالثة \* قال في الخصائص اكثر العلل مبناها على الايجاب بها كصب الفضلة او ماشا بها ورفع العمدة وجر المضاف اليه وغير ذلك وعلى هذا مفاد كلام العرب وضرب آخر يسمى علة وانما هو في الحقيقة سبب يجوزه ولا يوجبه من ذلك اسباب الامالة فانها علة الجواز لا الوجوب وكذا علة قلب واو وقت همزة وهي كونها انضمت ضمّاً لازماً فانها مع ذلك يجوز ابقاؤها واو افعلتها مجوزة لاموجبة قال كذا كل موضع جاز فيه امر ابان فاكثر كالذي يجوز جعله بدلا وحالا وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي نحو مررت بزيد رجل صالح ورجلا صالحا فان علة الجواز ما جاز لا لوجوبه انتهى \* فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كان موجبا يسمى علة وما كان مجوزا يسمى سببا \* وقال في موضع آخر اعلم ان محصول مذهب اصحابنا ومنصرف اقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل فانها وان تقدمت - علل الفقه فاكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق فلو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وان كان على غير قياس مستثلا كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد ونصب الفاعل ورفع

المفعول وليست كذلك علل المتكلمين لانها لا قدرة على غيرها فاذن  
 علل النحويين متاخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل المتفقيين اذا عرفت  
 ذلك فاعلم انه علل النحويين ضربان واجب لا بد منه لان النفس  
 لا تطبق في معناها غيره وهذا لاحق بعلم المتكلمين والآخر ما يمكن  
 تحمله لكن علي استكراه وهذا لاحق بعلم الفقهاء فالاول ما لا بد... للطبع  
 منه كقلب الالف واوا للضمه قبلها واويا لكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن  
 والجمع بين الالفين المدتين اذ لا يكون ما قبل الالف الا مفتوحا فلما التقت  
 الفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن والثاني ما يمكن النطق به على مشقة  
 كقلب الواو واويا بعد الكسرة اذ يمكن ان تقول في عصا فير عصا فور  
 ولكن يكره \* قلت ومن الاول تقدير الحركات في المقصور ومن الثاني  
 تقدير الضمة والكسرة في المنقوص \* وقال في موضع اخر اعلم ان  
 اصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة  
 والرفق \* الرابعة \* قال ابن الانباري اختلفوا في اثبات الحكم في  
 محل النص بما اذا ثبت بالنص ام بالعلة \* فقال الاكثرون بالعلة لا بالنص  
 لانه لو كان ثابتا به لا بها لادي الى ابطال اللاحق وسد باب القياس  
 لان القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة فاذا فقدت العلة الجامعة  
 بطل القياس وكان الفرع مقتبسا من غير اصل وذلك محال الا تري  
 اننا لو قلنا ان الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمروا  
 بالنص لا بالعلة لبطل اللاحق بالفعل والمفعول والقياس  
 عليها وذلك لا يجوز \* وقال بعضهم ثبت في محل النص بالنص

وفما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها  
 بالعلة الجامعة في جميع ابواب العربية واستدل لذلك بان النص مقطوع  
 به والعلة مظنونة واحالة الحكم على المقطوع به اولى من احواله على  
 المظنون ولا يجوز ان يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً لانه يودي  
 الى ان يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً  
 في حالة واحدة محال واجيب عن هذا الاستدلال بان الحكم انما ثبتت  
 بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات  
 الحكم فحقن قطع على الحكم بكلام العرب ونظن ان العلة هي التي  
 دعت الواضع الى الحكم فالظن لم يرجع اليه ما وضع اليه القطع بل هما  
 متغايران فلا منافاة انتهي كلام ابن الانباري \* الخامسة \*

العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل  
 بالاستشغال والجواز والمشابهة ونحو ذلك وقد تكون مركبة من  
 عدة اوصاف اثنين فصاعد كالتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة  
 بعد كسرة فالعلة ليس مجرد ساكنها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع  
 الامرين وذلك كثير جدا \* وقد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط  
 بحيث لو اسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القواعد وقال ابن النحاس  
 في التعليقة + علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بان  
 مضاف الى علم بعلة مركبة من مجموع امرين وهو كثرة الاستعمال مع  
 التقاء الساكنين والنحاة لم يعلوه الا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه  
 من هند بنت عاصم على لغة من صرف هندا وان لم يلق هنا ساكنان

\* وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج الى قوله ومن العرب من يحذف لجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به اولا \* ومن العلل المركبة قول الزمخشري في المفصل في الذي ولا ستطال لهم اياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ يحذف الياء ثم اللذ يحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي \* وقال ابن النحاس انما التزموا الفصل بين ان اذا خففت وبين خبرها اذا كان فعلا لعله مركبة من مجموع امرين وهما العوض من تخفيفها وايلائها ما لم يكن يليها \* السادسة \* من شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم ان علة اعراب المضارع شأبهته للاسم في حركاته وسكناته وابهامه وتخصيصه فان هذه الامور ليست الموجبة لاعراب الاسم وانما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها الا الاعراب فتقول ما احسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام فان اردت الاول رفعت زيدا والثاني نصبته والثالث جررته فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل ؟ النفي عن كل منهما علي انفراده وعن الجمع بينهما وعن الاول فقط والثاني مستانف ولا يبين ذلك الا الاعراب بان تجزم الثاني ايضا ان اردت الاول وتنصبه ان اردت الثاني وترفعه ان اردت الثالث \* السابعة \* قال ابن الأنباري



اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فيجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جاءت حات جتك وعسى الغوير أبوسا فان جاءت وعسى أجريا مجري صار فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز ان يجريا مجري صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جاءت حالتك اي صارت ولا جاء زيد قائما اي صار زيد قائما وكذلك لا يقال عسى الغوير انما ولا عسى زيد قائما باجرائه مجري صار واستدل على صحتها بانها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علما للصحة فلا اقل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة لان العلة انما تزداد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها واذا لم يكن متعدية فلا فائدة لها لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها واجيب باننا لانسلم انها انما تزداد للتعدية فان العلة انما كانت علة لخالتها ومناسبتها لا لتعديتها ولا نسلم ايضا عدم فايدتها فانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف منه والذي لا يعرف معناه وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري \* وقال ابن مالك في شرح التسهيل عللوا سكون آخر الفعل المسند الى التاء ونحوه بقولهم لثلاثا تتوالى اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كما نطلق وانكسر ولا تتوالي فيه والسكون عام في الجميع انتهى \* فمنع العلة القاصرة \* الثامنة \*

قال في الخصائص يجوز التعليل بعلتين ومن امثلة ذلك قولك هؤلاء مسلمي  
 فان الاصل مسلموي فقلبت الواو ياءً لامرين كل منهما + موجب للقلب  
 احدهما اجتماع الواو والياء وسبق الاولى منها بالسكون والآخر ياء المتكلم  
 ابدا يكسر الحرف الذي قبلها فوجب قلب الواو ياءً او ادغامها ليمكن  
 كسر مائليه ومن ذلك قولهم سي في لاسيما اصله سوى قلبت الواو ياءً  
 ان شئت لانها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة وان شئت لانها ساكنة قبل  
 ياء فيها تان علتان احدهما كعلة قلب ميزان والاخرى كعلة طى ولي  
 مصدر ري طويت ولويت وكل منهما موثرة \* وقال في موضع اخر قد يكثر الشيء  
 فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم الى شيء  
 وآخرون الى غيره فيجب اذن تأمل القولين واعتقاد اقواهما ورفض  
 الآخر فان تساوياً في القوة لم ينكر اعتقادها جميعاً فقد يكون الحكم  
 الواحد معلولاً بعلتين انتهى \* وقال ابن الانباري اختلفوا في تعليل  
 الحكم بعلتين فصاعداً فذهب قوم الى انه لا يجوز لان هذه العلة مشبهة  
 بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها الا بعلة واحدة فكذلك  
 ما كان مشبهاً بها وذهب قوم الى جواز ذلك مثل ان يدل على كون  
 الفاعل « منزلاً منزلة الجزء من الفعل بعلة كونه يسكن لام الفعل في  
 نحو ضربت و » بمنع العطف عليه اذا كان ضميراً متصلاً و وقوع الاعراب  
 بعده في الامثلة الخمسة واتصال تاء التانيث بالفعل اذا كان الفاعل  
 مؤنثاً وقولهم في النسب الى كنت كنتى وقولهم حبذا بالتركيب  
 لا حبذه اي لا اقول حبذا وقولهم في مخصت مخصت بالابدال طاء لتجانس

الصاد في الاطباق وهذا الابدال انما يكون في كلمة لا كلمتين فهذه ثمان  
 عالي واستدل على جواز ذلك بان هذه العلة ليست موجبة وانما هي  
 اشارة ودلالة على الحكم فكما يجوز ان يستدل على الحكم بانواع من  
 الامارات والدلالات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل  
 واجيب بانه ان كان المعنى انها ليست موجبة كاللعل العقلية كالتحرك  
 ولا يعطل الا بالحركة والعالية لا تعطل الا بعلم فسلم وان كان المعنى انها  
 غير مؤثرة بعد الوضع على الاطلاق فممنوع كانها بعد الوضع بمنزلة  
 العلل العقلية ينبغي ان تجري مجريها انتهى \* التاسعة \* يجوز لطيل حكيم  
 بعلة واحدة قال في الخصائص سواء لم يتضاداً او تضاداً كقولهم مررت  
 زيد فانه يستدل به على ان الجار معدود من جملة الفعل ووجه  
 الدلالة منه ان الباء فيه معاقبة لمهزة النقل في نحواً مررت زيدا  
 فكما ان همزة افعل موضوع فيه كائن من جملة فكذلك ما عاقبها من  
 حروف الجر ينبغي ان يعد من جملة لمعاقبة ما هو من جملة ويستدل به  
 ايضاً على ضد ذلك وهو ان الجار جار مجري بعض ما جره بدليل انه  
 لا يفصل بينهما \* فهذا تقديران مختلفان مقبولان في القياس متعلقان بالبشر  
 والايناس فقال في موضع آخر باب في ان سبب الحكم قد يكون سببا  
 لضده على وجه هذا باب ظاهر التدافع وهو مع استقراره صحيح وقع  
 وذلك كقولهم القود والحوكة فان القاعدة في مثله الاعلال بقلب  
 الواو والفاء التحرك او افتتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين الثابتة لها حرف  
 اللين التابع لها فكان فعلاً فعال فكما صح جواب وهيام صح باب القود

والغيب ونحوه فانت تري حركة العين التي هي سبب الاعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح وهذا مذهب غريب الماخذا نتهي \* العاشرة \* في دور العلة قال في الخصايص هو نوع طريف وذهب المبرد في وجوب اسكان لام نحو ضربت الي انه لحركة ما بعده من الضمير لثلاثا تتوالى اربع حركات وذهب ايضا في حركة الضمير من ذلك الي انها لسكون ما قبله فاعتل لهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا قال هو نظير ما اجازه سيويه في نصب الوجه من قولك الحسن الوجه وانه جعله تشبيها بالضارب الرجل مع ان جرّ الرجل تشبيها بالحسن الوجه الا ان مسألة سيويه اقوي من مسألة المبرد ولان الشئ لا يكون علة نفسه واذ لم يكن كذلك كان من ان يكون علة علة ابعده \* الحادية عشرة \* في تعارض العلل قال في الخصايص هو ضربان احدهما حكم واحد يتجاذبه علتان فاكثر والاخر حكمان في شئ واحد مختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان فالاول ذكر في التعليل بعلمتين والثاني كاعمال اهل الحجاز ما واهمال بني تميم لها والا ولون لما رأوها داخلة علي المبتدأ والخبر دخول ليس عليها ونافية للحال نفيها اياها اجر وها في الرفع والنصب مجراها والا خزون لما رأوها حرقاد اخلا بمعناه على الجملة المستقبلية بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزئها اجر وها مجري هل ولذلك كانت عند سيويه اقوي قياسا من الحجاز وكذلك لتمام الغاها الحقها باخواتها ومن اعلمها الحقها بحروف الجرا اذا دخلت عليها ما وفرقت بينها وبين اخواتها بانها اشبه بالفعل في الافراد وعدد الحروف وكذلك هم الحقها

اهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات  
اعتباراً لاصل ما كانت عليه \* الثانية عشرة \* يجوز التعليل بالامور  
العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الاعراب باختلاف  
صيغة لحصول الامتياز بذلك \* خاتمة \* قال ابو القاسم الزجاجي في  
كتاب ايضاح علل النحو القول في (علل النحو) اقول اولاً ان علل النحو  
ليست موجبة وانما هي مستنبطة اوضاعاً ومقائيس وليست كالعلل  
الموجبة الا المعلومة لما ليس هذا من تلك الطريق \* وعلل النحو بعد هذا على  
ثلاثة اضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية فاما التعليمية  
فهى التى يتوصل بها الى تعليم كلام العرب لاننا لم نسمع نحن ولا غيرنا  
كل كلامها منها لفظاً وانما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره مثال ذلك  
انما لما سمعنا قام زيد فهو قايم وركب عمرو فهو راكب فعرفنا اسم الفاعل  
قلنا ذهب فهو ذاهب واكل فهو آكل ومن هذا النوع من العلل قولنا ان  
زيد اقايم ان قيل لم نصبتم زيد اقلنا بان لانها تنصب الاسم وترفع  
الخبر لانا كذلك علمناه نعلمه وكذلك قام زيد ان قيل لم رفعتم زيد اقلنا لانه  
فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط  
كلام العرب واما (علته القياسية) فان يقال لم نصب زيد ابا ان في قوله  
ان زيدا قايم ولو وجب ان تنصب ان الاسم والجواب في ذلك ان نقول  
لانها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه واعملت  
اعماله لما ضارعت فالمنسوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهى تشبيهه من الافعال  
ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب اخاك محمد وما اشبه ذلك اما

(العلل الجدلية النظرية) فكل ما يعتل به في باب ان بعدهذا مثل ان يقال فمن اي جهة شابهت هذه الحروف الافعال وبأي الافعال شبهتموها بالماضية ام المستقبل ام الحادثة في الحال وحين شبهتموها بالافعال لاى شئى عد لتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لانه هو الاصل. وذاك فرع فاي علة دعت الى الحاقها بالفرع دون الاصل الى غير ذلك من السوالات فكل شئى اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر \* وذكر بعض شيوخنا ان الخليل بن احمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ففيل له عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك فقال ان العرب نطق على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها وعللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه فان اكن اصببت العلة فهو الذي التمس وان يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ان علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبه النظم والاقسام وقد صممت عنده حكمة بانها بالخبر الصادق او البراهين الواضحة والحجج اللامحة فكلمها وقف هذا الرجل الداخل الدار على شئ منها قال انما فعل هذا هكذا لعله وسبب كذا العلة منحت له وخطرت ؟ محتمله ان تكون علة لتلك فجائز ان يكون الحكميم الثاني للدار فعل ذلك للعة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز ان يكون فعله بغير تلك العلة الا ان ما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة كذلك فان منحت بغيري علة لما عللته من النحوي اليق مما ذكرته بالعلول فليات بها \* وهذا كلام مستقيم

وانصاف من الخليل وعلى هذه الالوجه الثلاثة مدار علل جميع النحوي وهذا  
آخر كلام الزجاجي ﴿ ذلك مسالك العلة ﴾ احدها الاجماع بان يجمع اهل  
العربية على ان علة هذا الحكم كذا كما جماعهم على ان علة تقدير الحركات في  
المقصود التعذر وفي المنقوص الاستثقال (الثاني) النص بان ينص  
العربي على العلة قال ابو عمرو سمعت رجلاً من اليمن يقول فلان لغوت  
جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له انقول جاءته كتابي فقال نعم اليس  
بصحيفة ﴿ قال ابن جنى هذا الاعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذا  
لعلة واحتج لتانيث المذكر بما ذكره ﴾ قال وعن المبرد انه قال سمعت  
عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ولا الليل سابق النهار فقلت له ما  
تريد قال اردت سابق النهار فقليل له فهلا قلته قال لو قلته لكان اوزن  
قال ابن جنى في هذه الحكاية ثلاثة اعتراض لنا \* احدها تصحيح  
قولنا ان اصل كذا وكذا \* والثاني انها فعلت كذا لكذا الا نراه انما  
طلب الخفة بدل عليه قوله لكان اوزن اي اثقل في النفس من قوله لم  
هذا درهم وازن اي ثقل له وزن \* والثالث انها قد نطق بالشئ  
غيره في نفسها اقوي منه لا يثارها التخفيف \* وقال سيبويه سمعنا بعضهم  
يدعوا اللهم ضبعا وزيبا ففسر ما نوي فهذا تصريح منهم بالعلة انتهى  
(الثالث) الايماء كما روي ان قوما من العرب اتوا النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال من انتم فقالوا نحن نبوا عيان فقال انتم بنوا رشدان قال ابن جنى  
اشار الي ان الالف والنون زايدتان وان كان لم يتفوه بذلك غيران  
اشتقاقا اياه من الي بمنزلة قولنا نحن ان الالف والنون فيه زايدتان

ومن ذلك ايضا ما حكاه غير واحد ان الفرزدق حضر مجلس ابن ابي اسحاق فقال له كيف تشد هذا البيت

وعينان قال الله كونا فكاتنا . فعولان بالالباب ما تفعل الحمر  
فقال الفرزدق كذا انشد فقال ابن ابي اسحاق ما كان عليك  
لوقلت فعولين فقال الفرزدق لوشت ان اسبغ لسبغت ونهض فلم  
يعرف احد من المجلس ما اراد قال ابن جني لو نصب لا خبر ان الله  
خلقهما وامرهما ان تفعل ذلك وانما اراد هاتفلان وكان هاتامة  
غير محتاجة الي الخبر فكانه قال وعينان قال الله احدثا فحدثنا انتهى  
فكان ذلك من الفرزدق ايماء الى العلة (الرابع) السبر والتقسيم بان يذكر  
الوجوه المحتملة ثم يسبرها اي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه  
قال ابن جني مثاله اذا سئلت من وزن مروان فتقول لا يخلو  
اما ان يكون فعلا او مفعلا او فعولا هذا ما يَحْتَمِلُه ثم يفسد كونه مفعلا  
او فعولا بانها مثالان لم يجيئا فلم يبق الا فعلا \* قال ابن جني وليس  
ذلك ان تقول في التقسيم ولا يجز ان يكون فعولان او مفعولا او نحو  
ذلك لان هذه ونحوها امثلة ليست موجودة اصلا ولا قريبة من الوجود  
بخلاف مفعال فانه ورد « قرمني وهو مفعال بالكسر كحراب وفعوال  
ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر كقرواس وكذلك تقول في مثل  
ايمين من قرله يبري لها من ايمين واشتمل لا يخلو اما ان يكون افعلا  
او فعلا او آفلا او فيعلا لان الاول كثير كالكب وفعلن له نظير في  
امثلهم نحو جعلن وعجلن وايفل نظيره اينق وفيعل نظيره صيرف ولا



يجوز ان يقول ولا يخلو ان يكون افعاء ولا فعلاً و افعاء ونحو ذلك لان هذه  
امثلة لا تقرب من امثلتهم فيحتاج الي ذكرها انتهى قال ابن الانباري  
الاستدلال بالتقسيم ضربان \* احدهما ان يذكر الاقسام التي  
يجوز ان يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله وذلك مثل  
ان يقول لوجازد خول اللام في خبر لكن لم يخل اما ان يكون لام  
التاكيد اولام القسم بطل ان يكون لام التوكيد لانها انما حسنت  
مع ان لا نفاقها في المعنى وهو التاكيد ولكن ليست بذلك وبطل ان تكون  
لام القسم لانها انما حسنت مع ان لان ان تقع في جواب القسم كاللام ولكن  
ليست كذلك واذا بطل ان تكون لام التوكيد ولا م القسم بطل ان  
يجوزد خول اللام في خبرها \* والثاني ان يذكر الاقسام التي يجوز ان  
يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به من  
جهة فيصح قوله وذلك كان يقول لا يخلو نصب المستثني  
في الواجب نحو قام القيم الا زيدا اما يكون بالفعل المتقدم بتقوية  
الا او بالانها بمعنى استثني اولانها مركبة من ان المخففة ولا اولان  
التقدير فيه الا ان زيد الم يقيم \* والثاني باطل بنحو قام القوم غير زهد فان  
نصب غير لو كان بالانصار التقدير الا غير زيد وهو يفسد المعنى وبانه  
لو كان العامل الا بمعنى استثني لوجب النصب في النفي كما يجب في  
الايجاب لانها فيه ايضاً بمعنى استثني لجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما  
في حسن التقدير كما اورد ذلك عضد الدولة علي بن علي حيث اجابه  
ذلك \* والثالث باطل بان ان المخففة لا تعمل وبان الحرف اذا ركب

عند المطالبة \* فقال قوم لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم  
 خبر كان عليها فنقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على ساير  
 الافعال المتصرفه فيطالبه بوجه الاخالة والمناسبة واستدل لعدم  
 الوجوب بان المستدل اتى بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الاتيان  
 بوجه الشرط وهو الاخالة وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب  
 على المعارض بيان عدم الاخالة التي هي الشرط ولو كلفناه ان يذكر  
 الاسئلة لكلفناه ان يستقل بالمناظرة وحده وان يورد الاسئلة ويجب عنها  
 وذلك لا يجوز \* وقال قوم يجب لان الدليل انما يكون دليلا اذا  
 ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون متعلقا به اذا بان وجه الاخالة  
 واجيب بوجود الارتباط فانه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت  
 عليه البينة بعد الدعوي فاما المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة فبمنزلة  
 عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم ان يقدح  
 في الشهود وكذلك لا يجب على المستدل ابراز الاخالة وانما على المعارض  
 ان يقدح انتهى ( السادس ) الشبه قال ابن الانباري وهو ان يحمل  
 الفرع على اصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في  
 الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع بانه يتخصص بعد  
 شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم  
 او بانه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم او بانه على  
 حركة الاسم وسكونه وليس شئ من هذه العلل هي التي وجب لها  
 الاعراب في الاصل انما هو ازالة اللبس كما تقدم قال وقياس الشبه

عند المطالبة فقال قوم لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم  
خير كان عليها فنقول قل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على سائر  
الافعال المتصرفه فيطالبه بوجه الاخالة والمناسبة واستدل لعدم  
الوجوب بان المستدل اني بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الاثبات  
بوجه الشرط وهو الاخالة وليس علي المستدل بيان الشروط بل يجب  
على المعارض بيان عدم الاخالة التي هي الشرط ولو كلفناه ان يذكر  
الاسئلة لكلفناه ان يستقل بالمناظرة وحده وان يورد الاسئلة ويجب عنها  
وذلك لا يجوز \* وقال قوم يجب لان الدليل انما يكون دليلا اذا  
ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون متعلقا به اذا بان وجه الاخالة  
واجب بوجود الارتباط فانه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت  
عليه البينة بعد الدعوي فاما المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة فبمنزلة  
عدالة الشهود فلا يجب ذلك علي المدعي ولكن علي الخصم ان يقدح  
في الشهود وكذلك لا يجب علي المستدل ابراز الاخالة وانما على المعارض  
ان يقدح انتهى ( السادس ) الشبه قال ابن الانباري وهو ان يحصل  
الفرع علي اصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في  
الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع بانه يتخصص بعد  
شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان مربا كالاسم  
او بانه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم او بانه علي  
حركة الاسم وسكونه وليس شئ من هذه الطل في التي وجب لها  
الاعراب في الاصل انما هو ازالة الهمزة كما تقدم حال وقياس الشبه

قياس صحيح يجوز التمسك به في الاصح كقياس العلة ( السابع ) الطرد قال  
ابن الانباري وهو الذي يوجد معه الحكم ونفقدا الاخالة في العلة واختلفوا  
في كونه حجة \* فقال قوم ليس بحجة لان مجرد الطرد لا يوجب عليه الظن  
الا ترى انك لو علمت بناء ليس بعدم التصرف لا طراد البناء في كل فعل غير  
متصرف واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طراد الاعراب في  
كل اسم غير منصرف لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن ان بناء  
ليس لعدم التصرف ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل  
نعلم يقينا ان ليس انما هي لان الاصل في الافعال البناء وان ما لا ينصرف  
انما اعراب لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا ثبت بطلان  
هذه العلة مع اطرادها علم ان مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بد  
من اخالة او شبه يدل على ان الطرد لا يكون علة لانه لو كان  
علة لادي الى الدور الاتري انه اذا قيل له ما الدليل على صحة دعواك  
فيقول ان ادعي ان هذه علة في محل آخر فاذا قيل له وما الدليل على  
انها علة في محل آخر فيقول دعواي انها علة في مسئلتنا فدعواه دليل على  
صحة دعواه فاذا قيل له ما الدليل على انها علة في الموضوعين معاً فيقول ..  
وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها علة في الموضوعين  
معاً فيقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها علة فاذا قيل  
له ان الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على ان  
الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه فيقول كونها علة فاذا قيل له وما  
الدليل على كونها علة فيقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت

والصواب نبي .. هكذا تكرر في العبارة في المنقول عنها مع زيادة على فيه

فيه فيصير الكلام دوراً\* وقال قوم انه حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا الدليل على صحة العلة ان يكون هو العلة بل ينبغي ان يشتتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد لان نظرتان بعد ثبوت العلة ورد الثاني بان العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها ورد الثالث بانه تمسك بالطرد في اثبات الطرد فان ما فيه اخالة او شبه لم يكن حجة لكونه قياسا لقباو تسمية بل لما فيه من الاخالة والشبه المذهب على الظن وليس ذلك موجودا في الطرد فوجب ان يكون حجة انتهى ( الثامن ) الغاء الفارق وهو بيان ان الفرع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما مثاله قياس «الظرف على المجرور في +

بينهما فانهما يستويان في جميع الاحكام وانما وقع الخلاف في هذه المسئلة\* ذكر القوادح في العلة\* منها النقض قال ابن الانباري في جدله وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يري تخصيص العلة\* وقال في اصوله الاكثر ان العلة على ان الطرد شرط في العلة وذلك ان يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما اسند اليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وانما كان شرطاً لان العلة العقلية لا تكون الا مطردة ولا يجوز ان يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية وقال قوم ليس بشرط فيجوز ان يدخلها التخصيص لانها دليل على الحكم بجعل جاعل

فصارت بمنزلة الاسم العام فكذلك ما كان في معناه وكما  
يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة وعلي  
الاول قال في الجدل مثال النقض ان يقول انما بُنيت حذام  
وقطام ورقاش لا جتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث  
والعدل فيقول هذا ينتقض بأذربيجان فان فيه ثلاث علل  
بل اكثر وليس بمبني قال والجواب عن النقض ان نمنع مسألة  
النقض ان كان فيها نقص او بدفع النقض باللفظ او بمعنى في اللفظ  
فالمنع مثل ان يقول انما جاز النصب في نحو بازيد الظريف حملا  
على الموضع لانه وصف لمنادي مفرد مضموم فيقال هذا  
ينتقض بقولهم يا ايها الرجل فان الرجل وصف لمنادي  
مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب وينع على مذهب من يرى  
جوازه والدفع باللفظ مثل ان يقول في حد المبتدأ كل  
اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فيقال هذا  
ينتقض قولهم اذا زيد جاء في اكر مته فزيد قد تعري من العوامل  
اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ فنقول قد ذكرت في الحد ما يدفع  
النقض لاني قلت لفظا او تقديرا رهوان تعري لفظا لم بتعري  
تقديرا فان التقدير اذا جاء في زيد والدفع بمعنى في اللفظ مثل  
ان يقول انما ارتفع بكتب في نحو مررت برجل كتب فانه فعل  
قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع فنقول قيام الفعل مقام الاسم  
انما يكون موجبا للرفع اذا كان الفعل معربا وهو الفعل المنفارع نحو يكتب

وكتب فعل ماضٍ والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الاعراب فلما لم يستحق شيئا من جنس الاعراب منع الرفع الذي هو نوع منه فكأننا قلنا هذا النوع المستحق للاعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الاعراب اما على من يري تخصيص العلة فان النقص غير مقبول (ومنها تخلف العكس) بناء على ان العكس شرط في العلة وهو راي الاكثرين وهو ان تقدير الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفاعل لعدم اسناد الفعل اليه لفظاً او تقدير او عدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً او تقديرًا \* وقال قوم انه ليس بشرط لان هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه \* مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد اما مك انه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل (ومنها عدم التأثير) وهو ان يكون الوصف لا مناسبة فيه \* قال ابن الانباري الاكثر على انه لا يجوز الحاق الوصف بالعلة مع عدم الاخالة سواء كانت لدفع نقض او غيره بل هو حشو في العلة وذلك مثل ان يدل على ترك صرف حلي فنقول انما امتنع من الصرف لان في آخره الف التانيث المقصورة فذكر المقصورة حشو لانه لا اثر له في العلة لان الف التانيث لا يستحق الا ان يكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها التانيث فقط الا ترى ان المدودة

سبب مانعٌ أيضاً فوجب علي عدم الجواز لانه اخالة فيه ولا مناسبة  
 ما اذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا واذا لم يكن دليلا لم يحز الحاقه بالعلة  
 \* وقال قوم اذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا لان الاوصاف في العلة  
 تقتضي شيئين احدهما ان يكون لها تأثير والثاني ان فيها احتراز افكما  
 لا يكون ماله تأثير حشوا فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا \* وقال ابن  
 جني في الخصائص قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث  
 لو اسقطت لم تقدر فيها كقولهم همزا وائل اصله او اول فلما اكتنف  
 الالف واوان وقربت الثانية منها من الطرف ولم تؤثر اخراج ذلك  
 علي الاصل ثبنيها علي غيره من المغيرات في معناه وليس هناك قبل  
 الطرف مقدرة وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك فابدت الواو همزة فصار  
 او ايل فهذه علة مركبة من خمسة اوصاف محتاج اليها الا الخامس فقولك  
 ولم يؤثر الي آخره احتراز من نحو قوله تسمع من سدا لها عواولا وقولك  
 وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله وكحل العينين بالعواور لان  
 اصله عواوير وقولك وكانت الكلمة جمعا غير محتاج اليه لانك لو لم  
 تذكر لم يخل ذلك بالعلة الاثري انك لو بنيت من قلت وبعث واحدا  
 علي فواعل او افاضل لهزت كما تهمز في الجمع لكنه ذكرنا بنا من  
 حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو الي قلب الواو  
 ياء في نحو حفي ودلى فذكر هنا تأكيد الاوجوبا \* قال ولا يجوز زيادة صفة  
 لا تأثير لها اصلا البتة كقولك في رفع طلحة من نحو جاءني طلحة انه لا سند للفعل  
 اليه ولانه موند او علم فذكر التانيث والعلمية لغولا فابدة له انتهى



( ومنها القول بالوجوب ) قال ابن الانباري في جدله وهوان  
يسلم للمستدل ما اتخذ موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف ومتي توجه  
كان المستدل منقطعا فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد  
منقطعا مثل ان يستدل البصري علي جواز تقديم الحال علي عاملها  
الفعل المتصرف نحو راكبا جاء زيد فيقول جواز تقديم معمول الفعل  
المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال فيقول له الكوفي  
انا اقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان ذوالحال  
مضمرا \* والجواب ان يقدر العلة علي وجه لا يمكنه القول بالوجوب بان  
يقول عنيت ما وقع ما وقع الخلاف فيه وعزمته بالالف واللام فتناوله  
وانصرف اليه وله ان يقول هذا قول بموجب العلة في بعض  
الصور مع عموم العلة جميعا فلا يكون قولا بموجبها ( ومنها  
فساد الاعتبار ) قال ابن الانباري وهوان يستدل بالقياس مسألة في  
مقابلة النص عن العرب كان يقول البصري الدليل علي ان ترك  
صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر لان الاصل في الاسم الصرف  
فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لادّي ذلك الي ان نردّه عن  
الاصل الي غير اصل فوجب ان لا يجوز قياسا علي مد المقصورة \* فيقول  
له المعترض هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب  
وهو لا يجوز فانه قد ورد النص عنهم في ابيات تركوا فيها صرف  
المنصرف للضرورة \* والجواب الطعن في النقل المذكور اما في اسناده  
وذلك من وجهين اخدهما ان يطاله باثباته وجوابه ان يسنده

ويجمله علي كتاب معتمد عند اهل اللغة والثاني القدح في رواية  
وجوابه ان يدي له طريقا آخر واما في متنه وذلك من خمسة اوجه  
احدها التأويل بان يقول الكوفي الدليل علي ترك صرف المنصرف قوله  
وممن ولد وا عامر + ذو الطول وذو العرض

فيقول له البصري انما لم بصرف لانه ذهب به الي القبيلة والحمل علي  
المعنى كثير في كلامهم \* والثاني المعارضة بنص آخر مثله  
فيتسا قطان ويسلم الاول كان يقول الكوفي الدليل علي ان اعمال  
الاول في باب التنازع اولى قول الشاعر وقد نعى بها ونري عصورا  
فيقول له البصري هذا معارض بقول الآخر

ولكن نصفالوسيت وسني \* بنوعيد شمس من مناف وهاشم  
\* والثالث اختلاف الرواية كان يقول الكوفي الدليل علي جواز  
مد المقصورة قوله

سيفيني الذي اغناك عني \* فلا فقري دوم ولا غناء

فيقول البصري الرواية غناء .. بفتح الغين وهو ممدود \* الرابع منع  
ظهور دلالة علي ما يلزم منه فساد القياس كان يقول البصري  
الدليل علي ان المصدر اصل للفعل انه يسمى مصدرا والمصدر  
هو الذي تصدر عنه الابل فلوم يصدر عنه الفعل والالما سمي  
مصدرا فيقول الكوفي هذا حجة لنا في ان الفعل اصل للمصدر  
فانه انما يسمى مصدر لانه مصدر عن كما يقال مركب فاره ومشرب  
عذب الي مركوب ومشروب (ومنها فساد الرضع) قال ابن الانباري

وهو ان يعلق على العلة ضد المقتضى كان يقول الكوفي انما جاز التعجب من السواد والبياض دون ساير الالوان لانها اصلا الالوان فيقول له البصري قد عقلت على العلة ضد المقتضى لان التعجب انما امتنع من ساير الالوان المرومها \* وهذا المعنى في الاصل ابلغ منه في الفرع فاذا لم يجز ما كان فرعاً لملازمته المحل فلا يجوز مما كان اصلاً وهو ملازم للمحل اولى \* والجواب ان يبين عدم الضدية او يسلم له ذلك ويبين انه يقضى ما ذكره ايضا من وجه آخر (ومنها المنع للعلة) قال ابن الانباري وقد يكون في الاصل والفرع \* فالاول كان يقول البصري انما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فاشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فيقول له الكوفي لانسلم ان الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ \* والثاني يقول البصري الدليل على ان فعل الامر مبني لان دراك وتراك ونحوها من الاسماء الانفعال مبنية لقيامها مقامه ولو لا انه مبني والاماني ما قام مقامه فيقول له الكوفي لانسلم ان نحو دراك انما بني لقيامه مقام فعل الامر بل لتضمنه لام الامر \* والجواب عن منع العلة ان تدل على وجودها في الاصل والفرع بما يظهر به فساد المنع (ومنها المطالبة بتصحيح العلة) قال ابن الانباري والجواب ان يدل على ذلك بشيئين التأثير وشهادة الاصول \* فالاول وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها كان يقول انما بُنيت قبل وبعد على الضم لانها اقتطعت عن الاضافة فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة فيقول لتأثير وهو وجود البناء لوجود هذه

العلة وعدمه لعدمها الاتري انه اذا لم يقطع عن الاضافة يعربُ فاذا  
اقتطع عنها بني فاذا عادت الاضافة عاد الاعراب \* والثاني  
كان يقول انما بُنيت كيف واين ومتي لتضمنها معني الحرف فيقال وما  
الدليل علي صحة هذه العلة فيقول ان الاصول تشهد وتدل علي  
ان كل اسم يضمن معني الحرف وجب ان يكون مبنيا ( ومنها المعارضة )  
قال ابن الانباري وهو ان يعارض المستدل بعلة مبتدأة  
والاكثر علي قبولها لانها وقعت العلة وقيل لا تقبل لانها تصدّ لنصب  
الاستدلال وذلك رتبة المسؤل لا السائل \* مثالها ان يقول الكوفي  
في الاعمال انما كان اعمال الاول اولي لانه سابق وهو صالح للعمل  
فكان اعماله اقوي لقوة الابتداء والعناية به فيقول البصري هذا معارض  
بان الثاني اقرب الي الاسم وليس في اعماله نقص معني فكان اعماله  
اولي \* تنبيه \* قال ابن الانباري ذهب قوم الي انه لا يجب علي  
السائل ترتيب الاسئلة بل له ان يوردها كيف يشاء لانه جاء مستفهما  
مستعلما وقال آخرون يجب ترتيبها فعلي هذا اول الاسئلة فساد الاعتبار  
وفساد الوضع لان المعترض يدعي ان ما بظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه  
فقد صادم اصل الدليل والقول بالموجب لانه تبين انه لم يدل في محل الخلاف  
ولاحاجة الي الاعتراض والمنع ثم المطالبة لان المنع انكارا العلة والمطالبة  
اقرار باله والاقرار بعد الانكار يقبل والانكار بعد الاقرار لا يقبل  
ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض فكان  
تأخيرها عن المطالبة اولي لان المطالبة لا تتوجه علي علة منقوضة ثم المعارضة

لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل فهي بمنصب الاسدلال اشبه  
 منها بالسؤال ❖ تذييب ❖ قال ابن الانباري السؤال طلب الجواب  
 بأداته ومبناه على سائل ومسئول به ومسئول عنه \* فالسائل ينبغي  
 له القصد قصد المستفهم ولهذا قال قوم انه ليس له مذهب والجمهور  
 على انه لا بد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظروان  
 يسأل عما ثبت فيه الاستفهام فقد قيل ما ثبت فيه الاستفهام صح عنه  
 الاستفهام كان يسأل عن حد النحو واقسام الكلام فان سأل عن وجود  
 النطق والكلام كان فاسدا وان لا يسأل الا عن ما بلام مذهبه لم يسمع  
 منه كان يسأل الكوفيين عن الابتداء لما كان عمله الرفع دون  
 غيره فانه لا يري انه عامل البتة وان لا ينقل من سوال الى سوال  
 فان انتقل عد منقطعا ❖ والمسئول به ادوات الاستفهام المعروفة وليكن  
 مفهوما غير مبهم كان يقول مانقول في اشتقاق الاسم فان كان  
 مبهما غير مفهوم لم يستحق الجواب كان يقول مانقول في الاسم لانه  
 لا يدري اسأل عن حده ام اشتقاقه ام غير ذلك ❖ والمسئول منه  
 كونه اهلا بان يكون من اهل فن السؤال كالتحوي عن النحو والتصريف  
 عن التصريف وعليه ان ياخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال  
 فان سكت بعده كان قبيحا وكذا ان ذكر الجواب وسكت عن ذكر  
 الدليل زنا طويلا كان قبيحا ❖ ولم منقطعا لاحتمال ان يكون سكوته  
 لتفكره في ايراد الدليل بعبارة ادل على الغرض وقيل يعد  
 منقطعا لانه تصدي لنصب الاستدلال فينبغي ان يكون

الدليل معدا في نفسه \* والمسئول عنه ينبغي ان يكون مما يمكن ادراكه  
 كنواع الحركات فان كان لا يمكن كاعداد جميع الالفاظ والكلمات  
 الدالة على جميع المسميات كان فاسدا لتعذر ادراكه فلا يستحق  
 الجواب عنه والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان  
 فان كان السؤال عاما وجب ان يكون الجواب عاما وقال قوم يجوز  
 الفرض في بعض الصور كان يسأل عن جواز تقديم الخبر المبتدأ فله  
 ان يفرض في المفرد وله ان يفرض في الجملة لان من سأل عن الكل فقد  
 سأل عن البعض وقال آخرون لا يجوز في الجواب وانما يجوز في الدليل  
 لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال انتهى ❖ مسألة الدور ❖ قال  
 في الخصائص وذلك ان نودّي الصيغة الى حكم ما مثله مما يقتضي التغيير  
 فان انت غيرت صرت الى مراجعة مثل مامنه ربت فحينئذ يجب ان  
 تقيم علي اول رتبة وذلك كان تبني من قويت مثل رسالة فانك تقول  
 قواء ثم تكسرهما علي قواء ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرّفها بعد الف  
 ساكنة فتقول قواو فيجتمع بين واو و ين مكثي الف التكمير ولا  
 حاجز بين الاخيرة والطرف فان انت فررت من ذلك وقلت اهمز كما  
 همزت في اوائل لزمك ان تقول قواء كما كان اولا وتصيره كذا تبدل من  
 الهمزة واوا ثم الواو همزة الي ما لانهاية له فاذا اذت الصيغة الي نحو هذا  
 وجبت الاتامة علي اول رتبة ولا يعدل عنها ❖ مسألة في اجتماع ضد ين ❖  
 قال في الخصائص اعلم ان التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند  
 اهل الكلام فاذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطاري

ويزول الا اوله وذلك كلام التعريف اذا دخلت علي المنون  
فحذف لها تنوينه لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير فلما اراد فاعلي الكلمة  
تضاد افكان الحكم للطاري وهو اللام وهذا جار مجري الضدين  
المترادفين على المحل الواحد كالابيض يطرأ عليه السواد والساكن نطراً عليه  
الحركة وكذلك ايضا حذف التنوين لاضافة وحذف ناء  
التانيث لياء النسب ﴿ مسألة في التسلسل ﴾ قال الاندلسي في  
شرح المفصل من قال بان العامل في الصفة مقدراً جاز الوقف علي زيد  
من قولك جاءني زيد العاقل وابتداء العاقل لان تقديره : عند جاءني  
العاقل فكان جملة والجملة مستقبلة فوجب ان يوقف ويبتدى بها  
وهذا فاسد يؤدي الى ان التسلسل اذا قدر جاءني العاقل والصفة  
لا بد لها من موصوف فيكون التقدير جاءني زيد العاقل ثم يقدر  
ايضا جاءني العاقل ويكون التقدير ايضا جاءني «العاقل وهكذا ابدا  
متي ؟ اولي العامل الصفة قدر بينهما موصوف ومتي استقل العامل  
بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر الى ما لا يتناهي وذلك محال  
فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور انه لا يجوز الوقف علي الموصوف  
دون الصفة انتهى ﴿ مسألة ﴾ القياس جلي وخفي فمن الاول  
قياس حذف التنوين من المثني في صلة الالف واللام على حذف  
النون من الجمع فيها فان الاول لم يسمع بخلاف الثاني قال ابو حيان  
وقياس المثني على الجمع قياس جلي ﴿ خاتمة ﴾ قد يجتمع السماع  
والاجماع والقياس دليلاً على مسألة قال في شرح التسهيل الاجماع

اما السماع الباء في خبر ما التيمية خلافا للفارسي والزمخشري ويدل عليه السماع والقياس والاجماع اما السماع فلو جود ذلك في اشعار بني تميم ونثرهم واما القياس فلان الباء دخلت الخبر لكونه منفيًا لا لكونه منصوبًا بدليل دخولها بعد ما المكفوفة وبعدها واما الاجماع فنقله ابو جعفر الصفار

### ﴿ الكتاب الرابع في الاستصحاب ﴾

﴿ قال ابن الانباري ﴾ هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عن الاصل ﴿ قال وهو من الادلة المعتبرة كما استصحاب حال الاصل في الاسماء وهو الاعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد دليل الاعراب ﴾ وقال في الانصاف اجمع البصريون على عدم تركيب كم بان الاصل الافراد والتركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالادلة ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة دليل لعدوله عن الاصل واستصحاب الحال احدا لادلة المعتبرة ﴿ وقال في موضع آخر منه احتج البصريون على انه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على ان الاصل في حروف الجر ان لا تعمل مع الحذف وانما تعمل معه في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي في ما عداه على الاصل ﴾ والتمسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الادلة المعتبرة انتهى ﴿ وقال ابن مالك ﴾ من قال ان كان واخرااتها لا تدل على الحد ث



فهو مردود بان الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل  
 اخراجهما عن الأصل الا بدليل ﴿قلت﴾ والمسائل التي استدلت فيها النحاة  
 بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون الا  
 الموجب تحريكه والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها  
 من الاشتقاق ونحوه الأصل في الأسماء الصرف والتذكير والتذكير  
 وقبول الإضافة والإسناد ﴿وقال الأندلسي﴾ في شرح المفصل استدلت  
 الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بان قالوا اجمعنا  
 على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب أن يكون  
 كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب ﴿وقال ابن الأنباري﴾  
 في أصوله استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك  
 به ما وجد هناك دليل لا تري أنه لا يجوز التمسك به في الأعراب  
 الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه \* وكذلك  
 لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الأعراب من مضارعة  
 للاسم \* وقال في جده الاعتراض على الاستدلال باستصحاب بان  
 يذكر دليلا يدل على زواله بان يدل الكوفي على زواله اذا تمسك  
 البصري به في بناء فعل الأمر فتبين أن فعل الأمر مقتطع في المضارع  
 وما خوذ منه والمضارع قد شبه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء  
 وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر \* والجواب أن يبين أن ما توهمه  
 دليلا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا

❖ الكتاب الخامس في ادلة شتى ❖

قال ابن الانباري اعلم ان انواع الاستدلال كثيرة لا تحصر  
❖ منها الاستدلال بالعكس ❖ كان يقول لو كان نصب الظرف  
في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي ان يكون الاول منصوبا لان  
الخلاف لا يكون من واحد وانما يكون من اثنين فلو كان الخلاف  
موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الاول  
فلما لم يكن منصوباً دل على ان الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني  
❖ ومنها الاستدلال ببيان العلة ❖ قال ابن الانباري وهو ضربان  
احدهما ان يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف  
يوجد بها الحكم \* والثاني ان يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع  
الخلاف ليعدم الحكم \* فالاول كان يستدل من اعمل اسم الفاعل في  
محل الاجماع لجر يانه على حركة الفعل وسكونه فوجب ان يكون  
عاملاً \* والثاني كان يستدل من ابطال عمل ان المخففة من الثقيلة فيقول  
انما عملت ان الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ان لا يعمل  
❖ ومنها الاستدلال بعدم ❖ الدليل في الشئ على نفيه قال ابن  
الانباري وهذا انما يكون في ما اذا ثبت لم يخف دليله فتستدل بعدم  
الدليل على نفيه ❖ كان يستدل على نفي ان الكلمات اربعة وعلى نفي ان  
انواع الاعراب خمسة فيقول لو كانت الكلمات اربعة وانواع  
الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل ولو كان على ذلك دليل لعرف  
مع كثرة البحث وشدة الفحص فلما لم يعرف ذلك دل على انه لا

دليل فوجب ان لا يكون الكلمات اربعة ولا انواع الاعراب  
 خمسة \* قال وقد زعم بعضهم ان الثاني لا دليل عليه وليس كذلك لان الحكم  
 بالنفي لا يكون الا عن دليل كما ان الحكم بالاثبات لا يكون الا عن  
 دليل فكما يجب الدليل على المثبت يجب ايضا على النافي  
 ﴿ ومنها الاستدلال بالاصول ﴾ قال ابن الانباري كان يستدل علي ابطال  
 ان رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم ذلك يؤدي الى خلاف  
 الاصول لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا  
 خلاف الاصول لان الاصول تدل علي ان الرفع قبل النصب لان  
 الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول فكما ان الفاعل قبل المفعول  
 فكذلك الرفع قبل النصب \* وكذلك تدل الاصول ايضا علي ان  
 الرفع قبل الجزم لان الرفع في الاصل من صفات الاسماء والجزم من  
 صفات الافعال فكما ان رتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الرفع  
 قبل الجزم \* فان قيل فوجب ان الرفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال  
 فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم قلنا لان اعراب الافعال  
 فرع علي اعراب الاسماء واذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في  
 الفرع لان الفرع يتبع الاصل ﴿ ومنها الاستدلال بعدم النظير ﴾  
 ولم يذكره ابن الانباري وذكره ابن جني وهو كثير في  
 كلامهم وانما يكون دليلا علي النفي لا على الاثبات \* وقد  
 استدل المازني ردا على من قال ان السين وسوف ترفعان الفعل  
 المضارع بانالم نريهما ملا في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال تعالى

ولسوف يعطيك ربك \* قال في الخصايب وانما يستدل بعدم النظر على  
النفي حيث لم يقيم الدليل على الاثبات فان قام لم يلتفت اليه لان  
ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو لانس به لا للحاجة اليه (مثاله )  
اندلس فان همزة ونونه زايدان فوزنه أنفعل وهو مثال لانظيره  
لكن قام الدليل على ما ذكرنا لان النون زائدة لا محالة اذ ليس  
في ذوات الخمسة شيء علي فعل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع  
العين واذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة احرف اصول الدال  
واللام والسين وفي اولها همزة ومتي وقع ذلك حكمت بزيادة همزة  
\* ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها  
الزيادة من اولها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه  
فقد وجب اذن ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على  
وزن أنفعل وان كان مثالا لا نظير له فان اجتمع الدليل والنظر  
فهو الغاية كنون عنبر فالدليل يقتضي كونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر  
والنظر موجود وهو فعل انتهى \* وقال الخضراوي اذا ورد شيء  
حمل على القياس وان لم يوجد له نظير ❖ ومنها الاستحسان ❖ قال  
في الخصايب دلالة ضعيفة غير مستحكمة الا ان فيه ضربا من الاتساع  
والتصرف من ذلك تركك الاخف الى الاثقل من ضرورة نحو الفتوي  
والتقوي فانهم قلبوا الياء هنا واوا من غير علة قوية بل ارادوا الفرق  
بين الاسم والصفة في اشياء كثيرة لا يوجبون علي انفسهم الفرق بينهما  
فيها \* من ذلك قولهم في تكسر حسن حسان فهذا كجبل وجبال وفي

غفور غفر كعمود وعمدو لسان دفع ان يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة  
 في اشياء غير هذه الا ان جميع ذلك انما هو استحسان لا عن ضرورة  
 علة فليس بجار مجري رفع الفاعل ونصب المفعول لانه لو كان واجبا  
 لجاء في جميع الباب مثله \* ومن الاستحسان ما يخرج تنبيها على اصل بانه  
 نحو استخوذ و اطولت الصدود ومطية للنفس \* ومنه ما يبقى الحكم فيه  
 مع زوال علته كقولك ولا تسال الاقوام عند المياثق فان الشائع في  
 جمع ميثاق موثق برؤ الواو الي اصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء  
 وهي الكسرة لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه ابقاء القلب وان  
 زالت العلة من حيث ان الجمع غالبا تابع لمفردة اعلا لا و تصحيحا  
 قال ابن جنى قياس تحقيره على هذه اللغة ان يقال ميثاق \* ومنه ما ذكره  
 صاحب البديع قال اذا اجتمع التعريف العلمى والتانيث السماعي  
 او العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كهند ونوح فالقياس منع الصرف والاستحسان  
 الصرف لحقته \* وقال ابن الابناري اختلفوا في الاخذ بالاستحسان  
 فقال قوم انه غير ما خوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس وقال  
 آخرون انه ما خوذ به واختلفوا فيه فقليل هو ترك قياس  
 الاصول لدليل وقيل هو تخصيص العلة فمثال ترك قياس الاصول  
 ما تقدم في الكلام علي رفع المضارع ومثال تخصيص العلة ان تقول  
 انما جمعت ارض بالواو والنون فقل ارضون عوضا من حذف تاء  
 التانيث لان الاصل ان يقول في ارض ارضة فلما حذفت التاء جمعت  
 بالواو والنون عوضا عنها وهذه العلة غير مطردة لانها تنقض بشمس

ودار وقدر فان الاصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولا يجوز ان تجمع  
بالواو والنون ❖ ومنها الاستقراء ❖ اسند لوابه في مواضع منها انحصار  
الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف ومنها الدليل المسمي بالباقي  
كقولنا الدليل يقتضي ان لا يدخل الفعل شئ من الاعراب لكون  
الاصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للاعراب وقد خولف هذا  
الدليل في دخول الرفع والنصب علي المضارع لغة اقتضت ذلك في  
الجر علي الاصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع  
❖ الكتاب السادس في التعارض والترجيح ❖

فيه مسائل ❖ الاولى ❖ قال ابن الانباري اذا تعارض نقلان  
اخذ بار جمهما والترجيح في شيئين احدهما الاسناد والاخر المتن فاما  
الترجيح بالاسناد فبان يكون رواية احدهما اكثر من الاخر او اعلم واحفظ  
وذلك كان يستدل الكوفي علي النصب بكما اذا كانت بمعنى كما يقول الشاعر  
اسمع حديثا كما يوما تحدثه + من ظهر غيب اذا ما سأل سأل  
فيقول له البصري الرواة اتفقوا علي ان الرواية كما يوم تحدثه  
بالرفع ولم يروه احد بالنصب غير المفضل بن سلمة ومن رواه  
بالرفع منه احفظ واكثر فكان الاخذ بروايتهما اولي ❖ واما الترجيح في  
المتن فبان يكون احد التالين علي وفق القياس والاخر علي خلافه  
وذلك كان يستدل الكوفي علي اعمال ان مع الحذف بلاعوض بقول الشاعر  
الا يهذ الزاجري احضر الوغي ❖ فيقول له البصري قدروي احضر بالرفع  
ايضا وهو علي وفق القياس فكان الاخذ به اولي وبيان كون النصب علي

خلاف القياس انه لا شئ من الحروف يعمل مضمر ابلا عوض \* الثانية \*  
قال في الخصائص اللغات علي اختلافها كلها حجة الا ترى ان لغة  
الحجاز في اعمال ماو لغة تميم في تركه كل منهما يقبلها القياس فليس ذلك  
ان ترد احدي اللغتين بصاحبتهما لانها ليست أحق بذلك من الاخرى  
لكن غاية مالك في ذلك ان تتخير احدهما فتقولها علي اختها و  
نعتقد ان اقوي القياسين اقبل لها واشد انسابها فامارد احدهما  
بالاخرى فلا الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع  
لغات كلها شاف كاف \* هذا ان كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين  
فان قلت احدهما جدا وكثرت الاخرى جدا اخذت باوسعهما  
رواية واقواهما قياسا الا ترى انك لا تقول المال لك ولا مررت بك  
قياسا علي قوله قضاة المال لله ولا اكرمتكش قياسا علي قول من قال  
مررت بكش فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو اقوي واشيع  
ومع ذلك لو استعمله انسان لم يكن مخطيا لكلام العرب فان الناطق  
علي قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطي لاجود اللغتين فان  
احتاج لذلك في شعرا وسمح فانه غير ملوم ولا منكر عليه انتهى \* وفي  
شرح التسهيل لابي حيان كل ما كان لغة لقبيلة قياس عليه \* الثالثة \*  
اذا تعارض ارتكاب شاذ لغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة اولى من  
الشاذ ذكر ابن عصفور \* الرابعة \* قال ابن الانباري اذا تعارض  
قياسان اخذ بارجحهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل او قياس فاما  
الموافقة للنقل فكما تقدم واما الموافقة للقياس فكان يقول الكوفي

ان يعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ولا نعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها فيقول البصري هذا فاسد لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل في الخبر الرفع فما ذهبت اليه يودي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز \* الخامسة \* قال في الخصايص اذا تعارض القياس والسمع نطق بالسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو استحوذ عليهم الشيطان فهذا ليس بقياس لانه لا بد من قبوله لانك انما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك امثلتهم ثم انك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا نقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع \* السادسة \* قال في الخصايص اذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية لان اولي اكثر استعمالا ولذا نزل بها القرآن وان كانت التميمية اقوى قياسا فمتي رابك في الحجازية ريب من تقديم او تاخير او نقض النفي فزعت اذ ذلك الى التميمية \* السابعة \* في معارضة مجرد الاحتمال للاصل والظاهر قال في الخصايص باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز ان ياتي السماع بضده انقطع بظاهره ام نتوقف الي ان يرد السماع بجملة حاله قال وذلك نحو عنبر فالذهب ان نحكم في نونه بانها اصل لوقوعها موضع الاصل مع تجويزنا ان يرد دليل علي زيادتها كما ورد في عنسل ما قطعنا به علي زيادة نونه وكذلك الف آه حملها الخليل علي انها منقلبة عن واوحلا علي الاكثر ولساندفع مع



ذلك ان يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء \* وقال  
في موضع آخر باب في الحمل علي الظاهر وان امكن ان يكون المراد غيره  
حتي يرد ما بين خلاف ذلك اذ اشاهدت ظاهرا ان يكون مثله اصلا  
امضيت الحكم علي ما شاهدت من حاله وان امكن ان يكون الامر في  
باطنه بخلافه وكذلك حمل سيوبه سيد اعلي انه مما عينه ياء فقال في  
تحقيقه سيد عملا بظاهره مع توجهه كونه فعلا مما عينه واو كريح وعيد  
❖ الثامنة ❖ في تعارض الاصل والغالب اذا تعارض اصل وغالب في مسألة  
جري قولان والاصح العمل بالاصل كما في الفقة ( ومن امثله ) في  
النحو ما ذكره صاحب الافصاح اذا وجد فعل العلم ولم يعلم  
اصر فوه ام لا ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل ففيه مذهبان  
مذهب سيوبه صرفه حتى يثبت انه معدول لان الاصل في الاسماء  
الصرف وهذا هو الاصح ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم  
( ومنها ) ما ذكره ابو حبان في شرح التسهيل ان رحمان ورحمان  
هل يصرف او يمنع مذهبان والصحيح صرفه لانا قد جملنا النقل فيه عن العرب  
والاصل في الاسماء الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله ان ما يوجد  
من فعلا ن الصفة غير مصروف في الغالب والمصروف منه قليل فكان  
الحمل علي الغالب اولى هذه عبارته ❖ التاسعة ❖ في تعارض اصلين  
قال في الخصايص والحكم في ذلك مراجعة الاقرب دون الابعد  
ذلك قولهم في ضمة الذا ل من قولك مارأبته مذي اليوم فان اصلها السكون  
فلما حركت لا لتقاء الساكنين ضموها ولم تكسره لان اصلها الضم في

منذ وانما ضمنت فيها لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فاصلها الاول  
وهو الابد السكون واصلا الثاني وهو الاقرب الضم فضمت ذال  
منذ عند التقاء الساكنين ردا الى الاصل الاقرب وهو ضم منذ دون الابد  
الذي هو سكونها قبل ان تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم ومن  
ذلك قولهم بعث وقلت لهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابد  
لان اصلها فعل بفتح العين ثم نقلا منه الى فعل وفعل ثم قلبت الواو  
والياء في فعلت فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل  
فحذفت العين لا لتقاءهما ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء مراجعة  
الى الاصل الاقرب ولوروجع الى الابد لقليل قلت وبعث بفتح الفاء لان  
اول احوال هذه العين انما هو الفتح الذي ابدل منه الضم والكسر  
❖ العاشرة ❖ اذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع  
اوقياس فلا عبرة به قال ابن النباري في كتابه ❖ الحادية عشرة ❖  
في تعارض قبيحين قال في الخصايص اذا حضر عندك ضرورتان لا بد  
من ارتكاب احدهما فأت باقربهما وأقربهما أنحشا وذلك كواو وثل انت  
فها تين ضرورتين اما ان تدعي كونها اصلا والوا ولا تكون اصلا في  
دوات الاربعة المكررة كالوصوصة والوحوحة واما ان تدعي كونها  
زايدة والوا ولا تزداد اولا فيجعلها اصلا اولي من جعلها زايدة لانها تكون  
اصلا في دوات الاربعة في حالة ما وهي حالة التكرير وكونها زايدة  
اولا لا يوجد بحال وكذلك اذا قلت فيها قايما رجل لما كنت بين ان  
ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون بحال وبين ان تنصبه

حالا من النكرة وهو على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت  
❖ الثانية عشرة ❖ اذا تعارض جمع عليه ومختلف فيه فالاول اولى  
مثال ذلك اذا اضطر في الشعر الى قصر ممدود او مدمد بقصور فارتكاب  
الاول اولى لاجماع البصريين والكوفيين على جوازه ومنع البصريين  
للتاني ❖ الثالثة عشرة ❖ اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع \* من  
ذلك ما وجد فيه سبب الامالة وما منعها لا يجوز امالته \* واي وجد فيها  
سبب البناء وهو مشابهة الحرف ومنع منه لزومها للاضافة التي هي من خصائص  
الاسماء فامتنع البناء \* والمضارع الموكد بالنون وجد فيه سبب الاعراب ومنع  
منه النون التي هي من خصائص الافعال \* واسم الفاعل اذا وجد شرط اعماله  
وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغيره ووصف قبل العمل امتنع اعماله ❖ الرابعة  
عشرة ❖ في القولين لعالم واحد قال في الخصائص اذا ورد عن عالم في مسألة  
قولان فان كان احدهما مرسلا والاخر معللا اخذنا بالمعلل وبودل المرسل  
لقول سيبويه في غير موضع في التاء من بنت واخت انها للتانيث وقال في  
باب ما لا ينصرف انها ليست للتانيث وعلمه بان ما قبلها ساكن وتاء التانيث  
في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا الا ان تكون الفا كفتاة وقناة وخصاة  
وبالباقي كله مفتوح كرتية وعنتة وغلامه ونسابة قال فلو سميت رجلا  
ببنت واخت لصرفته \* قال ابن جني فذهب الثاني وقوله انها للتانيث  
محمول على التجوز لانها لا توجد في الكلمة الا في حال التانيث و  
يذهب بذهابها لانها في نفسها زائدة للتانيث بل اصل كتاء عفريت  
وملكوت فانها بدل لايم اخ وابن اذا صلها اخو وبنو وان لم يعلل

واحداً منها نظر الى الالقي بمذهبه والا حري علي قوانينه فيعتمد و  
 مثال الآخرا ان امكن كقول سيبويه حتى الناصبة للفعل وقوله .. انما  
 حرف جرفانها متنا فيان اذ عوامل الاسماء لا تبا شر الافعال فضلا  
 عن ان تعمل فيها وقد عد الحروف الناصبة للفعل ولم يذكر فيها حتي  
 فعلم بذلك ان ان مضمرة عنده بعد حتي كما نضمه مع اللام الجارة  
 في نحو ليغفر لك الله \* وان لم يمكن التاويل فان نص في احدهما علي  
 الرجوع عن الآخر علم رايه والآخر مطروح \* وان لم ينص بحث  
 عن تار يخها وعمل بالمتاخر والاول مرجوع عنه \* فان لم يعلم التاريخ  
 وجب سبر المذهبين والفحص عن حال القولين فان كان احدهما اقوي  
 نسب اليه انه قوله احسانا للظن به وان الآخر مرجوع عنه وان  
 تساويا في القوة وجب ان يعتقد انهما رايان له وان الداعي الي  
 تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القايل بهما الي ان  
 اعتقد كلا منهما \* وكان ابو الحسن الاخفش يقع له ذلك كثيرا حتي ان  
 ابا علي كان اذا عرض له قول عنه يقول لا بد من النظر في الزامه  
 اياه لان مذهبه كثيرة \* وكان ابو علي يقول في هيات انا افتي مرة بكونها  
 اسما للفعل كصه ومه وافتي مرة بكونها ظرفا علي قدر ما يحضرني في  
 الحال \* قال ابو علي وقلت لابي عبدالله البصري يوما انا اعجب من  
 هذا الخاطر في حضوره تارة ومغيبه اخري وهذا يدل علي انه من  
 عند الله الا انه لا بد من « تقويم النظر انتهى كلام الخصايص ملخصا  
 ❖ الخامسة عشرة ❖ في بار حجت به لغة قريش علي غيرها قال الفراء

كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتخرج البيت في الجاهلية و  
 وقرش يسمعون لغات جميع العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به  
 فصاروا افصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقيح الالفاظ  
 \* ومن ذلك الكشكشة وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب  
 في المونث شيئا فيقولون رأ يتكش وبكش وعليكش فمنهم من يثبتها  
 حال الوقف فقط وهو الاشهر ومنهم من يثبتها في الاصل ايضا ومنهم  
 من يجعلها مكان الكاف ويكسر ها في الوصل ويسكنها في الوقف  
 فيقول منش وعلش \* ومن ذلك الكسكسة في ربيعة ومضر يجعلون  
 بعد الكاف او مكانها في المذكر شيئا علي ما تقدم وقصدوا بذلك  
 الفرق بينهما \* ومن ذلك الغنعة وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم  
 تجعل الهمزة المبدؤها عينا فيقول في انك عنك وفي اسلم عسلم وفي  
 اذن عذن \* ومن ذلك الفحفة في لغة هذيل يجعلون الهاء عينا \* ومن  
 ذلك الوكم في لغة ربيعة وقوم من كلب يقولون عليكم وبكم حيث كان  
 قبل الكاف ياء او كسرة \* ومن ذلك الوهم في لغة كلب يقولون منهم  
 وعنهم نبثهم وان لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة \* ومن ذلك المعجعة  
 في قضاة يجعلون الياء المشددة جيا يقولون في تميي تمييج \* ومن ذلك  
 الاستنطالغة سعد بن بكر وهذيل والازد وقيس والانصار تجعل العين  
 الساكنة نونا اذا جاورت الطاء كانه في اعطي \* ومن ذلك  
 الونم في لغة اليمن تجعل السين ثاء كالثبات في الناس \* ومن ذلك  
 الشنشنة في لغة اليمن تجعل الكاف شيئا مطلقا كلبش اللهم لبش

اي ليك \* ومن العرب من يجعل الكاف جيمًا كالجعة يربد الكعبة اورد.  
 ياقوت في معجم الادباء ❖ السادسة عشرة ❖ في الترجيح بين مذهب  
 البصريين والكوفيين اتفقوا على ان البصريين اصح قياسا لانهم لا يلتفتون  
 الي كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون اوسع رواية \* قال  
 ابن جني الكوفيون علامون باشعار العرب مطلعون عليها \* وقال ابو حيان  
 في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار الذي يختار  
 جوازه لوتوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال ولسان متعبد ين باتباع  
 مذهب البصريين بل تتبع الدليل \* وقال الاندلسي في شرح المفصل الكوفيون  
 لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه اصلا وبوبوا عليه  
 بخلاف البصريين قال ومما افتخر به البصريون علي الكوفيين ان قالوا  
 نحن نأخذ اللغة من خرشة الضباب راكلة اليرابيع وانتم تأخذونها عن  
 اكلة النوا وباعة الكواميح

❖ الكتاب السابع في احوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه ❖

فيه مسائل ❖ الاولى ❖ في ازل من وضع النحو والتصريف  
 اشهر ان اول من وضع النحو علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 لابي الاسود ( قال ) الفخر الرازي في كتابه المحرر في النحو رسم  
 علي رضي الله عنه لابي الاسود باب ان وباب الاضافة وباب  
 الامالة ثم صنف ابوالاسود باب العطف وباب النعت ثم صنف  
 باب التعجب وباب الاستفهام ونطابقت الروايات علي ان اول من  
 وضع النحو ابوالاسود وانه اخذه اولا عن علي واتفقوا علي ان

معاذا ابهرا اول من وضع التصريف وكان تخرج بابي الاسود ثم خلف  
ابا الاسود خمسة عنبسة الفيل وميمون الاقرن وميجي بن يعمر وابنا ابي الاسود  
وعطا وابو حارث ثم خلف هولاء عبدالله بن اسحق وعيسي بن عمر  
وابو عمرو بن العلام ثم خلفهم الخليل ففاق من قبله ولم يدركه احد  
بعده اخذ عن عيسي وتخرج بابن العلام ثم اخذ عنه سيويه وجمع  
العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء كتابه احسن من كل كتاب صنف  
فيه الي الآن \* واما الكسائي فقد خدم ابا عمرو بن العلام نحو من  
سبعة عشرة سنة لكنه لا خلاطه باعراب الابله فسد علمه ولذلك احتاج  
الي قراءة كتاب سيويه على الاخفش وهو مع ذلك امام الكوفيين وما  
ظنك برجل غلامه الفراء ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين بصرياً وكوفياً  
انتهي (وقال) في اماليه قال ابو المنهال ائمة البصرة في النحو وكلام العرب  
ثلاثة ابو عمرو بن العلام وهو اول من وضع ابواب النحو وبونس بن  
حيب وابوزيد الانصاري وهو اوثق هولاء كلهم واكثرهم سماعاً  
من فصحاء العرب سمعته يقول ما اقول قالت العرب الا اذا سمعته من  
عجز هوازن رواية اخري الا اذا سمعته من هولاء بكر بن هوازن  
وبني كلاب وبني هلال او من عالية السفلة او من مافلة العالية والا  
لم اقل قالت العرب ❖ الثانية ❖ شرط المستنبط لشي من مسايل هذا  
العلم المرتقي عن رتبة التقليد ان يكون عالماً بلغة العرب محيطاً بكل ما  
مطلماً علي نثرها ونظمها ويكني في ذلك الآن الرجوع الي الكتب  
المولفة في اللغات والابنية والي الدراوين الجامعة لاشعار العرب وان

يكون خيرا بصحة نسبة ذلك اليهم لثلايدخل عليه شعر مولداومصنوع  
 عالما باحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره وبا جماع النحاة  
 كي لا يحدث قولاً زائدا خارقا اذا قلنا با متناع ذلك ❖ الثالثة ❖  
 لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريق البصريين والكوفيين  
 فان مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع  
 التاويلات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يعلم بوقوع ذلك  
 من غير حكم عليه بقياس ولا تاويل بل يقول انه شاذ او ضرورة  
 كقوله في التميز والفعل ذو التصريف نزر اسبقا وقوله في مد المقصور  
 والعكس في شعر يرفع ❖ قال ابن هشام وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي  
 احسن الطريقتين ❖ الرابعة ❖ قال في الخصايص اذا ادّك القياس الى شيء ما  
 ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر علي قياس  
 غيره فدع ما كنت عليه انتهى ❖ وهذا يشبهه شيء من اصول  
 الفقه نقض الاجتهاد اذا بان النص بخلافه  
 تمت نسخة الاقتراح بعونه تعالى

٢

قال صاحب كشف الظنون

اقتراح في اصول النحو وجده لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي  
 المتوفي سنة ٩١١ مختصر اوله الحمد لله الذي ارشد لا ابتكار  
 هذا النمط الخ رتب علي مقدمات وسبعة كتب ❖ شرحه للعلامة  
 ابن علان المكي شرحه شرحا ممزوجا ❖



## فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٢	الحمد	١٢	القسام احكام النحو الى
٠	النعث		رخصة وغير رخصه و
٠	ترتيب الكتاب على مقدمات		الي الرخصة الحسنة او
	وسبعة كتب		القبية
٣	البيان في الاستمداد والتلخيص	١٤	تعلق الحكم بشئين ثاره
	من كتب اخر		يجوز الجمع بينهما وثاره
٥	الكلام في المقدمات		يتمتع
٠	تعريف اصول النحو	١٥	البيان في واسطة بين العربي
٧	حد النحو		والعجمي
٨	حد اللغت	١٦	البيان في تقسيم اللفظ الى
٠	البحث في ان واضع اللغات		واجب وممتنع وجايز
	الله او بشر	١٧	❖ الكتاب الاول في
١٠	في بيان مناسبة الا الفاظ		السماع ❖
	للمعاني		القران
١١	في بيان دلالات النحوية	١٩	البحث عن القرا
١٢	في انقسام احكام النحو		فصل في كلام رسول الله
	الى واجب وممنوع وحسن		اكثر الاحاديث مروى
	وقبح		بالمعني لا بالالفظ

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٢٢	فصل في كلام العرب	٢٥	الفرع الثاني الاعتماد في
٢٣	احوال لسان العرب قبل		العريية علي اشعار كفار العرب
	البعث وبعده البعث وسكان	٠	العدالة ليس بشرط في من
	الحجاز واليمن والشام و		يحتج بقوله بل في الرواة
	الطائف والكوفة والبصرة	٢٦	الفرع الثالث في المسموع
	والبحرين وغير ذلك		المفرد
٢٤	الاعتماد على مصنفات	٢٩	الفرع الرابع اللغات على
	الشافعي رحمة الله عليه		اختلافها حجة
٠	الفرع الاول في انقسام	٠	الفرع الخامس في امتناع
	المسموع الي مطر وشاذ		الاخذ عن اهل المدر
٠	اقسام المطرد والشاذ	٠	الفرع السادس في العربي
٠	المطردي في القياس والاستعمال		الفصيح
	معاً	٣٠	الفرع السابع في تداخل
٢٥	المطردي في القياس والشاذ في		اللغات
	الاستعمال	٣١	الفرع الثامن في الاجماع علي
٠	المطردي في استعمال والشاذ		ان لاحتجاج بكلام المولدين
	في القياس		والمحدثين ليس بجائر
٠	الشاذ في القياس والاستعمال	٣٢	الفرع السابع لا يجوز الاحتجاج
	معاً		بشعرا ونثر لا يعرف قابله

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٣٣	الفرع العاشر في البيان ان	٤٠	تنبيه في تلخيص قول ابن
	اذ قال حد ثني الثقة		الانباري
	مقبول	٤١	❖ الكتاب الثاني
٠	الفرع حادي العشري ان		في الاجماع ❖
	افضل التفصل لا ياتي من		كيفية الاجماع وصحته
	الالوان	٤٣	الجماع العرب ايضا حجة
٠	الفرع ثاني عشري في التاويل		فصل في تراكيب المذاهب
٣٤	الفرع رابع عشري في بيان ان	٤٥	❖ الكتاب الثالث
	الايات يروي علي اوجه		في القياس ❖
	مختلفة		تعريف القياس
٠	فصل في ان معرفة اللغة و		تشبيه النحو بالفقه والطب
	النحو والتعريف فرص كفاية		والهية
٣٥	معرفة اللغة والنحو والصرف	٤٦	فصل في ان للقياس اربعة
	بالنقل والعقل		اركان
٠	النقل المحض اما تواترا واحاد	٤٧	فصل في المقيس عليه
٠	التواتر والاشكال عليه		شرط مقيس عليه
٠	الاحاد والاشكال عليه	٤٨	القياس علي الشار نطقا و
٣٧	الحاتمة في قول شيخ بها والدين		تركها ليس بجائز
	ابن نحاس		الكثرة ليس من شرط

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
	المقيس عليه	٦٣	المسئلة السابعة اختلاف
٤٩	القياس في العربية على		التعليل بالعلة القاسرة
	اربعة اقسام	٦٤	المسئلة الثامنة في جوار
٥٢	جوار تعدد الاصول		التعليل بعلمتين
	المقيس عليها بنوع واحد	٦٥	المسئلة التاسعة في جواز تعليل
٠	فصل في المقيس		الحكمين، بعلة واحدة
٥٣	فصل في الحكم	٦٦	العاشره في دور العلة
٥٤	فصل في العلة وفيها مسائل		الحادي عشره في تفارض
٠	المسئلة الاولى في توثيق العلل		العلل
٥٦	المسئلة التامة في اقسام العلل	٦٧	الثانية العشرة في جوار
٥٩	المسئلة الثالثة في ان اكثر		التعليل بالامور المدمية
	العلل مبناها على الايجاب	٠	الثالثة في علل النحو
٦٠	المسئلة الرابعة في اختلاف	٠	العلة التعليمية
	اثبات الحكم في محل النص	٠	العلة القياسة
٦١	المسئلة الخامسة العلة قد	١٨	العلة الجدلية النظرية
	تكون بسيطة وتكون مركبة	٦٩	مسالك العلة
٦٢	المسئلة السادسة من شرط	٠	الاجماع
	العلة ان يكون هي الموجبة	٠	النص
	الحكم في المقيس عليه	٠	الايما

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٧٠	السبر والتقسيم	٨٦	الكتاب الرابع في الاستصحاب
٧٢	المناسبة والاخاله	٨٨	الكتاب الخامس في ادلة شتي
٧٣	الشبهه	٨٩	الاستدلال بالعكس
٧٤	الطرد	٩٠	الاستدلال ببيان العله
٧٥	ذكر القوادج في العلة	٩٢	الاستدلال بعدم
٠	النقض	٨٩	الاستدلال بالاصول
٧٧	تخلف العكس	٠	الاستدلال لعدم للنظر
٧٩	القول بالموجب	٩٠	الاستحصان
٠	فساد الاعتبار	٩٢	الاستقراء
٠٨	فساد الوضع	٠	الكتاب السادس في التعارض والترجيح
٨١	المنع للعلة	٠	المسئلة الاولى في تعارض نقلين
٨٢	المعارضة	٩٣	المسئلة التامه في اللغات المختلفه
٨٣	تذنيب	٠	المسئلة الثالثة في ارتكاب الشاد ولغة ضعيفة
٨٤	الدور	٠	الحائمة في بيان اجتماع السماع والاجماع والقياس
٠	اجتماع الضدين		
٨٥	التسلسل		
٠	القياس		
٠	الحائمة في بيان اجتماع السماع والاجماع والقياس		

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٩٣	المسئلة الرابعة في تعارض القياسين		المانع والمقتضي
٩٤	المسئلة الخامسة في تعارض القياس والسماع		الرابعة عشرة في القولين
	المسئلة السادسة في تعارض قوة القياس وكثره الاستعمال	٩٨	بعالم واحد
	المسئلة السابعة في تعارض مجرد الاحتمال للاصل والظاهر	١٠٠	الخامسة عشرة في ترجيح لغة القرش على غيرهم
٩٥	المسئلة الثامنة في تعارض الاصلين		السادسة عشرة في الترجيح بين البصريين والكوفيين
٩٦	المسئلة العاشرة في تعارض استصحاب الحال والسماع والقياس	١٠١	الكتاب السابع في مستنبط هد العلم ومستخرجة
	المسئلة الحادية عشرة في تعارض قبحين		ذكر واضع النحو
٩٧	الثانية عشرة في تعارض مجمع عليه ومختلف له	١٠٢	بيان علماء النحو والصرف من المتقدمين
	الثالثة عشرة في تعارض		شرط المستنبط
			مسلك ابن مالك والكوفيين والبصريين
			ترك القياس لازم بعد السماع من العرب







